OPEN ACCESS
Received: 19 -05 -2025
Accepted: 01- 07-2025

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Syntactic and Morphological Criticism in al-Shatibi's *al-Maqāṣid al-Shāfiya li-l-Shalūbīn*: Compilation and Analysis

Dr. Mohammad Abdullah Al-Mazzah *

M1440mm@gmail.com

Abstract

This paper explores al-Shatibi's syntactic and morphological criticism in *al-Maqāṣid al-Shāfiya li-l-Shalūbīn*, a key text in Arabic grammar renowned for its scientific and philosophical depth. Using a comparative approach, the study analyzes points of divergence between al-Shatibi and Abu Ali al-Shalubin on syntactic and morphological issues, and investigates the underlying reasons for their disagreements. The findings reveal al-Shalubin's intellectual rigor and his cautious acceptance of earlier positions, alongside al-Shatibi's commitment to critical inquiry, which enriched grammatical studies through systematic, evidence-based debate. While al-Shatibi frequently challenged al- Shalubin, he did so with reasoned argument rather than bias, drawing on semantic interpretation, syntactic and morphological conventions, or foundational principles as bases for critique. His objections appeared in various forms, including contesting violations of established norms, questioning rare or anomalous usages, rejecting certain transmitted reports, and scrutinizing analogical reasoning. The study concludes that such critical engagement elevated Arabic grammatical discourse and underscores the constructive role of scholarly disagreement in advancing linguistic thought.

Keywords: Syntactic Criticism, Morphological Criticism, *al-Maqāṣid al-Shāfiya*, Arabic Grammar, Morphological Methodology.

* Associate Professor of Linguistics, Department of Arabic Language, College of Arts, King Khalid University, Saudi Arabia

Cite this article as: Al-Mazzah, M. A. (2025). Syntactic and Morphological Criticism in al-Shatibi's *al-Maqāṣid al-Shāfiya li-l-Shalūbīn*: Compilation and Analysis, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *7*(3): 323 -347. https://doi.org/10.53286/arts.v7i3.2775

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2025/05/19م
تاريخ القبول: 2025/07/01م

النقد النحوي والصرفي عند الشاطبي في كتابه المقاصد الشّافية للشلوبين: جمعًا ودراسة

د. محمد عبد الله المزّاح*
M1440mm@gmail.com

الملخص:

يسعى البحث إلى الكشف عن النقد النحوي والصرفي عند الشاطبي في كتابه المقاصد الشّافية للشلوبين، وتعد مدوّنة الشاطبي "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" من أجلّ مدونات النحو العربي لتركيزها على العلم وفلسفته، واتبعت في بحثي المنهج المقارن، فجاء في مقدمة، وتمهيد فيه التعريف بالشاطبي وكتابه المقاصد الشافية، وبأبي علي الشلوبين، والنقد النحوي. ثم جاء المبحث الأول فسلّطت الدراسة فيه على المسائل النحوية التي خالف فيها الشاطبي الشلوبين، في حين عني المبحث الثاني بدراسة المسائل الصرفية التي وقع فيها الخلاف بينهما، وأما المبحث الثالث فوقفت فيه على أسباب مخالفة الشاطبي لآراء الشلوبين. ومن أهم النتائج التي ظهرت من خلال البحث: بروز علمية الشلوبين، وشدة تأنّيه في قبول رأي المتقدّمين، وذلك من خلال الإشكالات التي يطرحها على طلابه، إضافة إلى ارتقاء الدرس النحوي من خلال النقد العلمي الجاد عند الشاطبي، والحقيقة البحثية تشير إلى أنّ الشاطبي لم يكن متحاملًا على الشلوبين ومخالفًا له بلا برهان، بل كان يستعرض الرأي ويناقشه بالدليل. وقد تعدّدت أسباب مخالفة الشاطبي للشلوبين؛ كالاختلاف في فهم المعنى وتقديره، أو مخالفته للصنعة النحوية والصرفية، أو مخالفته الأصل الذي بُنيت عليه المسألة، وجاءت تلك الاعتراضات في صور متعددة، كالاعتراض على مخالفة الأصل الظاهر، أو الاعتراض على السماع بوصفه بالقلة والشذوذ، أو بمخالفة الدليل النقلي، أو بالاعتراض على القياس.

الكلمات المفتاحية: النقد النحوي، النقد الصرفي، المقاصد الشافية، النحو العربي، الصنعة الصرفية.

* أستاذ اللغويات المشارك، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: المزّاح، م. ع. (2025). النقد النحوي والصرفي عند الشاطبي في كتابه المقاصد الشّافية للشلوبين: جمعًا ودراسة، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *7*(3): 323- 347. https://doi.org/10.53286/arts.v7i3.2775

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة:

إن النّقد موضوع متجدّد في اللغة العربية، وعنه تتفرع مسائل النحو والصرف واللغة، وتتعدد فيه وجهات النظر، فيتحفّز الفكر للتحليل والاستنتاج والتنظير؛ إذ به تقوّم الآراء وتسقيم الأدلة، والإمام الشاطبي ممن برع في الحوار والنقاش والنقد لمسائل النحو والصرف واللغة والمعجم من خلال مدوّنته الكبرى "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" لما تميّز به من قوة الحجة ووضوح الفكرة وسلامة النقد ودقة التحرير وصحة الاستدلال، حيث لاقى شرحه قبولًا كبيرًا واهتمامًا واسعًا من علماء العربية، لذا سعى البحث إلى سبر النقد النحوي والصرفي عند الشاطبي للشلوبين، من خلال دراسة المسائل النحوية والصرفية التي انتقده فيها، ومعرفة أسباب ذلك، والضوابط التي التزمها في نقده له.

وسيجيب البحث عن التساؤلات الآتية:

1- ما النقد النحوي؟
2- ما ضوابط الشاطبي في نقده للأستاذ الشلوبين؟
3- ما المسائل النحوية والصرفية التي نقد فيها الشاطبي الشلوبين؟
4- ما أسباب مخالفة الشاطبي للشلوبين؟

ويهدف البحث إلى الآتي:

1- الكشف عن النقد النحوي والصرفي عند الشاطبي.
2- معرفة ضوابط النقد عند الشاطبي.
3- دراسة المسائل النحوية والصرفية التي نقد فيها الشاطبي الشلوبين في المقاصد الشافية.
4- معرفة الأسباب التي دعت الشاطبي لنقد الشلوبين.

وتظهر أهمية البحث في كونه يبيّن عمق المنهج النقدي عند نحاة الأندلس من خلال الشاطبي ذي الدقة والسعة في الاطلاع على الآراء والأدلة، وتمكّنه من أدوات الدرس النحوي؛ وذلك من خلال قراءةِ نقده للأستاذ الشلوبين، وحصر المسائل التي خالفه فيها، فدراسة نقده له مما يثري المكتبة البحثية، ويضيف للدرس النحوي حلقات مهمة من إبرازٍ للأدلة وتنوّع في طرق الاستشهاد وتوجيهها، وآلية الاختيارات النحوية ودلالاتها الإعرابية.

وتتلخص أهم أسباب اختيار هذا الموضوع في:

1- الرغبة في دراسة النقد عند الشاطبي للأستاذ الشلوبين من خلال المقاصد الشافية على وجه الخصوص.
2- الكشف عن منهج الشاطبي في نقده للشلوبين.

وتقوم الدراسة على المنهج المقارن، وذلك بجمع المادة العلمية التي نقد فيها الشاطبي الشلوبين، ومن ثَم تحليلها والوقوف على أدلة كل عالم منهما، والموازنة بينها، واستنباط الأسباب التي جعلت الشاطبي ينقد الشلوبين، ومبعثها ودوافعها، وكيف بلور ذلك النقد وأداره.

ويمكن الإشارة إلى الدراسات السابقة الآتية:

1- اعتراضات الشاطبي على آراء المبرد النحوية والصرفية في المقاصد الشافية، أشواق سليمان البراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 2010.

2-اعتراضات الشاطبي على آراء ابن خروف النحوية والصرفية في المقاصد الشافية، حسن أحمد الزهراني، رسالة ماجستير، بجامعة أم القرى، 2012.

3- تعقبات الشاطبي النحوية والصرفية لابن عصفور في المقاصد الشافية، سلطان محمد المطرفي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 2012.

4- اعتراضات الشاطبي على ابن الناظم في كتابه المقاصد الشافية، جمعًا ودراسة، حسان نور بتوا، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 2014.

ويمتاز بحثي عن الأبحاث العلمية السابقة بأنه يسلط الضوء على نقد الشاطبي للشلوبين في كتابه المقاصد الشافية، وهو الموضوع الذي لم يدرس من قبل على حد علم الباحث.

ويتكون البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث ونتائج.

التمهيد: وفيه التعريف بالشاطبي وبكتابه المقاصد الشافية، وبالأستاذ أبي علي الشلوبين، والحديث عن النقد النحوي.

المبحث الأول المسائل النحوية التي خالف فيها الشاطبي الشلوبين.

المبحث الثاني المسائل الصرفية التي وقع فيها الخلاف بينهما.

المبحث الثالث أسباب مخالفة الشاطبي للشلوبين.

ثمّ أعقبت ذلك بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج والتوصيات، وقائمة بالمصادر والمراجع.

التمهيد:

(1) التعريف بالشاطبي وبكتابه المقاصد الشافية

الشاطبي هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي، أبو إسحاق، منسوب إلى بلدته شاطبة الأندلسية (ابن الخطيب، 1973: 412/2)، درس على عدد من الشيوخ كابن الفخار الألبيري، وأبي جعفر الشقوري، وأبي سعيد بن لُب، وأبي عبد الله البلنسي (التنبكتي، 1989، ص47). وأخذ عن غير الغرناطيين، كالشريف التلمساني (التنبكتي، 1989، ص47)، والمقَري التلمساني (التنبكتي، 1989، ص48)، وأبي علي الزواوي (الشاطبي، د.ت، ص163)، وابن مرزوق (الونشريسي، 1990: 317/7).

وأما تلاميذه فقد وفدوا عليه من كل صقع، منهم: أبو يحيى بن عاصم (التنبكتي، 1989، ص285)، وأخوه أبو بكر بن عاصم، وأبو عبد الله البياني (الشاطبي، 2001: 41/1) وأبو جعفر القصار، وأبو عبد الله المجاري (التنبكتي، 1989، ص49).

وقد كان نتاجه غطّى الآفاق لقيمته العلمية، ومنه كتابه الشهير: الموافقات، فهو من أهم ما خلفه الشاطبي في علم الأصول (الشاطبي، 2004: 24/1)، وأيضًا له الكتاب المشهور "الاعتصام"، يحذّر فيه من البدع والمحدثات، متضمنًا مباحث نفيسة في أصول الفقه كمبحث المصالح المرسلة والاستحسان (الشاطبي، د.ت: 111/2)، وله الإفادات والإنشادات في الأدب والإخوانيات.

وجاء أيضًا بكتابه الشهير في اللغة وعلومها الذي كان شامة في النتاج اللغوي الأندلسي، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" كما سيأتي، إضافة لبعض الكتب التي لم تصلنا.

وقد حظي بمنزلة علمية عالية بين العلماء كانت سبيلًا لأخذ العلم عنه، فهو عندهم الإمام العلامة المحقِّق الحافظ المجتهد الأصولي المفسر الفقيه المحدث اللغوي النظارة المدقق البارع صاحب القدم الراسخ والإمامة في سائر فنون العلم.

وقد عُمّر طويلًا، وتوفي في غرناطة يوم الثلاثاء الثامن من شعبان عام 790هـ (التنبكتي، 1989، ص47)، رحمه الله رحمة واسعة.

ويعد شرحه للألفية "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" أوسع شروح ألفية ابن مالك، وأوفاها جمعًا واستيفاء للأقوال والتعليلات والشواهد، مع البسط والتفصيل (التنبكتي، 1989، ص 48)؛ لما يمتاز به من قراءة للألفية تحديدًا وباقي كتبه قراءة علمية فلسفية وربطها بالتراث النحوي، مع التدقيق العميق، مما يعكس إفادته ممن سبقه حيث قد نضجت العلوم، وكثرت المصنفات، واتسعت مجالات الثقافة والمعرفة، لذا جاءت مدونته مستوعبة آراء النحاة وأقوالهم (سلمان، 2010، ص 43).

ولا شكّ أن الشاطبي سعى إلى أن يقدّم مدوَّنة نحوٍ عالية، ودائرة معارف غزيرة الثروة؛ ليبسط من المآخذ الحكمية العربية ما يسوغ أن يقع تعليلًا لمسائله (الشاطبي، 2007: 485/9، 487)، وقد أورد فيها من التنبيه على خلاف في المسائل الموردة فيه ما وسعه إيراده، ويبسط قواعد الكلية والقوانين العاقدة مما ينبغي بسطه، وربط الفروع النحوية بقواعدها الأصولية في تأطير دقيق ومنضبط (الشاطبي، 2007: 596/7)، "فهي أصول تلك القوانين، وعلل تلك المقاييس والأنحاء التي تحت العرب في كلامها وتصرفاتها، مأخوذ ذلك كله من استقراء كلامها" (الشاطبي، 2007: 20/1)، لذا جاءت المدوّنة مزدحمة الموارد مكتظة المقولات والتحقيقات.

كما أن منهجه يتسم بمنهجية الفقيه، فيستخرج المخبأ، لذا كان ينبّه على ذلك في مقدمته (الشاطبي، 2007: 21/1)، معللًا منهجيته في تحليل الألفية بأن ابن مالك كان كثير التمثيل، والاتكال على المفهوم، والإتيان بالعبارات الغامضة المعاني، فقصد هو إلى البحث وتحقيق المسائل والتأنيس بالتنظير والتنقير عن دفائن اللفظ، والاعتراض وإيراد الإشكال والاعتذار عن اللفظ المشروح، وعدم الوقوف وراء اللفظ دون أن يتحرر معنى الكلام، أو يظهر وجهه (الشاطبي، 2007: 486/9)، لقد جاءت المدونة شرحًا يوضح مشكل الألفية، ويرفع فوائدها، ويجلو فرائدها (الشاطبي، 2007: 2/1).

(2) وأما الشلوبين فهو: عمر بن محمد بن الأزدي الشلوبين الإشبيلي الأندلسي، أبو علي الأستاذ، ولد بإشبيلية سنة 562هـ (ابن خلكان، 1994: 451/3)، أخذ العلم عن كثير، منهم: محمد بن خير الإشبيلي (المراكشي، 2012: 461/5)، وأحمد السلفي (البغدادي، 1951: 87/1)، وأحمد بن علي المعروف باللص (المراكشي، 2012: 316/5)، وخلف بن بشكوال (السيوطي، 1973: 461/2)، والسهيلي، وأبو موسى الجزولي (السيوطي، 1973: 100/1).

وقد درس عليه خلق كثير، فقيل عنه: "قَلَّ متأدب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه، أو نحوي لا يستند، ولو بواسطة، إليه" (السيوطي، د.ت: 25/2). ومن أشهر تلاميذه: ابن الضايع، وابن عصفور، والأبذي، والصفار، وابن أبي الربيع، وابن المرحّل، والمطرف الإشبيلي الوزير (السيوطي، 1973: 74/1، 256/2)، وأبو بكر القرطبي (المراكشي، 2012: 439/5)، وغيرهم.

وقد اختصّ بابن الجد الإشبيلي وانقطع إليه، وقد حظي بحضور الحلقات العلمية المنتشرة، حتى صار "إمام عصره في العربية بلا مدافع. آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب" (السيوطي، 1973: 224/2)، وهو يوازي أبا علي الفارسي في المشرق عند كثير من أهل الأندلس (ابن خلكان، 1994: 451/3).

كان عالمًا بالقراءات والآداب واللغات(المراكشي، 2012: 462/5)، "وإمامًا في العربية لا يشق غباره، ولا يجارى" (الذهبي، 1985: 2928/3؛ ابن العماد، 1986: 402/7)، وكان أغلب النحاة يلقبونه بالأستاذ(ابن خلكان، 1994: 451/3).

له مؤلفات قيمة منها: "القوانين" واختصره في "التوطئة"، وله شرحان على المقدمة الجزولية كبير وصغير، وله حواش على كتاب المفصَّل للزمخشري، وتعليق على كتاب سيبويه، وحواشٍ على الإفصاح، والاعتراض والانفصال فيما نسب فيه

صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال، وشرح الإيضاح (بلخير، 2014، ص 76)، توفي رحمه الله في صفر، سنة 645هـ (السيوطي، 1973: 225/2).

(3) النقد النحوي: نظرا لأهميته في بحثنا هذا سأتناوله في النقاط التالية:

أ. أهميته: لقد أراد النحاة منذ أقدم العصور أن يجعلوا من لغتنا العربية علمًا دقيقًا، له حدوده ومناهجه، ومسائله التي لا تقبل اللبس ولا تحتمل التأويل إلا بما يتفق وقواعد مضبوطة. ولم يكن هذا الطريق الذي سلكوه ممهَّدًا، ولا كان أمره ميسورًا، وإنما كان طريقًا وعرًا، تعترضه الشكوك من كل جانب، وتثار فيه الأسئلة التي لا تهدأ ولا تستقر، ويحتدم فيه الجدل حتى يبلغ أقصاه.

ولعلنا لا نجاوز الحق إن قلنا إن هذا الجدل، على شدته وحدّته، لم يكن عبثًا، ولا كان مجرد خلاف بين مدرسة وأخرى، وإنما كان وسيلة ضرورية لتنقية النحو من شوائب الخطأ، وصياغته في صورة أقرب إلى المنطق، وألصق بجوهر اللغة الحي. ومن هنا نشأت النقدات النحوية، تلك التي لم تكن مجرد انتقادات عابرة، بل كانت ثورة فكرية قائمة بذاتها، تتجلى في مسائل النحو التي دار حولها الجدل بين البصريين والكوفيين.

إن النقد النحوي لم يكن إلا مظهرًا من مظاهر ذلك العقل العربي الناقد، الذي لا يقبل الأشياء قبولًا سلبيًا، بل يتناولها بالتحليل والتمحيص، حتى إذا استبان وجه الخطأ فيها، أوضح سبيلَ الصواب. فهذه النقدات، في جوهرها، مراجعات عقلية عميقة، تنظر في التعريفات، وتفحص الأحكام، وتدقق في الأدلة، وتراجع التوجيهات الإعرابية، لا لتنقض القواعد نقضًا، بل لتُبنى بناءً أشد متانة وأحكم نسقًا.

فلم يكن النقد النحوي مظهرًا من مظاهر الترف أو الخلاف والتنازع بين النحاة، بل كان أداة فاعلة في تطوير الدرس النحوي، وتعميق النظر في قضاياه، وصياغة قواعده بأسلوب أكثر دقة وإحكامًا. وقد أسهم هذا النقد في ترسيخ منهجية التفكير العلمي والنقدي لدى الدارسين، إذ حرّك فيهم نوازع التقويم والتحليل والاستنباط (الهاشمي، 2001، ص 45).

بل يمكن الجزم بأن النقد النحوي يُعد من أهم السُبل التي تُسهم في تحفيز الفكر النحوي، وتوسيع آفاق الباحثين، من خلال تتبّع المناظرات والمناقشات العلمية التي دارت بين العلماء، والتي كشفت عن وجوه الخلاف، وساعدت في تحقيق كثير من المسائل وتفكيكها، مما أغنى الدرس النحوي، وفتح أمام الدارسين آفاقًا أرحب للفهم والتحليل (حسين، د.ت، ص 112).

ب. مفهومه: إذا نظرنا في معنى النقد من حيث دلالته اللغوية، وجدناه يدور حول معانٍ متعددة، تتفرّع جميعها من أصل واحد، وهو الحيلولة دون أمر ما، أو الامتناع عنه. فهو، من جهة، يدل على المنع، فنقول: "نقد فلان طريق صاحبه"، أي حال بينه وبين المضي فيه (الفراهيدي، د. ت: 273/1). وهو، من جهة أخرى، يدل على الامتناع، كأن يقال: "نقد الفرسُ رسنَه"، أي لم ينْقَد لسائسه ولم ينصع لأمره (الأزهري، 2001: 293/1)، وقد صرح ابن فارس بهذا الأصل اللغوي حين قال: "نقد فلان في الأمر إذا أدخل نفسه فيه، وعارض فلان صاحبه في الطريق، وعارضه بالكتاب، ونقد في العطاء فأخذه من أقبل وأدبر"(ابن فارس، 1979: 272/4). ومنه التمييز والإظهار والكشف، "يقال: نقد الكلام أي بيّنه وكشف عيوبه" (الجوهري، 1987: 1084/3)، فكل هذه المعاني تجتمع في معنى النقد، الذي يقوم على التدخّل بالمنع أو بالتحفظ.

أما في الاصطلاح، فهو تقويم الرأي النحوي وتمحيصه، بغرض كشف جوانب القوة أو الضعف فيه، سواء بالتأييد أو بالتفنيد، استنادًا إلى أدلة نحوية أو لغوية، قال الزركشي: فكل ما يُورده الناقد على الكلام يُعد نقدًا؛ لأنه يبيّن ما فيه من

قصور أو خلل (الزركشي، 1994: 328/7)، وقد عرّفه بعض الباحثين بأنه: "مناقشة الآراء النحوية بهدف تقويمها، وإبراز ما فيها من صواب أو خطأ اعتمادًا على الحجة والبرهان" (نهاد، 2017، ص 65).

إذن النقد النحوي هو إبداءُ الرأي حول الحكم النحوي أو وصفه بعدم الدقة لأسباب نحوية موضوعية، وهذا المفهوم ينطبق على ما فعله الشاطبي في المقاصد الشافية. فلا رفض لرأيٍ أو مناهضةٍ له؛ لمجرد المعارضة، وإنما من منطلق التحليل والنقد، وهو بذلك يتجاوز معناه اللغوي الأول ليصبح أداة فكرية تسهم في تطوير المعرفة وتصحيح الأخطاء.

ج. نشأته: نشأ النقد النحوي قديمًا، إذ وُجد مع ظهور علم النحو، حيث دارت مناظرات علمية بين العلماء حول العديد من القضايا. كمناظرة الفرزدق وابن أبي إسحاق الحضرمي، والأخفش والجرمي، وثعلب، والمبرد، فلم تكن آراء العلماء بمنأى عن النقد والتوجيه والتمحيص على مرّ العصور مما أدى إلى تأليف كتب تهتم بذلك الفن، فظهر -مثلًا- كتاب الانتصار لسيبويه لابن ولاد (ت:332هـ)، وكتاب الحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي (ت:521هـ) على جمل الزجاجي، وغيرها كثير (نهاد، 2017، ص 66).

د. مصطلحاته: يُرادف مصطلحُ "النقد" النحوي في الاستعمال العلمي مصطلحاتٍ أخرى مثل: "التعقّب"، و"الاستدراك"، و"المؤاخذة"، و"الرد"، وكلها تشترك في الغرض وإن اختلفت في الدلالة الدقيقة، فالتعقّبات تتبّعٌ مقصود لأخطاء مؤلف ما؛ بغرض الرد أو التوضيح، مثل تعقّبات أبي حيان لابن مالك، والاستدراكات زياداتٌ على كلام سابقيهم لتصحيح أو توضيح غموض، كاستدراكات الزبيدي على سيبويه، والمؤاخذات نقد مشوب بلوم أو عتاب، كمسائل الغلط للمبرد، والردود اعتراضاتٌ على شواهد غير قياسية (نهاد، 2017، ص 67؛ مهدي، 1420، ص24؛ مصطفى، 2014، ص 52).

هـ. أركانه: وإذا نظرنا لأركان النقد النحوي وجدناها تقوم على أربعة أركان: الناقد وهو الذي يبدي رأيه في كلام غيره، والمنقود وهو صاحب الرأي الأول، وقد يكون عالمًا -كما هو في بحثنا هذا- أو مذهبًا نحويًا أو مدرسة نحوية أو غيرها، والرأي وهو محل الخلاف بين الطرفين، وينبغي أن يستند للأدلة والبراهين، والأسلوب الحواري وهو الذي يُشترط فيه العدل والاحترام العلمي (نهاد، 2017، ص 75).

و. أنواعه: لو تتبعناه لوجدناه أنواعًا، فمنه ما يتناول الحدود والتعريفات، ومنه ما ينصبّ على الأحكام، ومنه ما يثير الشكوك حول الأدلة، ومنه ما يعيد النظر في التوجيهات الإعرابية، ويمكن اختصارها في النقاط الآتية:

نقد التعريفات، ومن أظهر الأمثلة على ذلك ما قاله ابن مالك حين عرّف الكلام بقوله: "الكلام هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها". فإنه لم يسلم من نقد الرضي الذي رأى فيه نقصًا (الرضي، 1975: 31/1)، إذ كيف يكون اللفظ جزءًا من التعريف، وهو يشمل المهمل والمستعمل جميعًا، مع أن الكلام لا يكون إلا مستعملًا؟ ثم كيف يصحّ أن يكون هذا التعريف شاملًا، وهو يغفل عن الإشارة والكتابة، وهما يفيدان المعنى كما يفيده النطق؟ لقد كان ذلك نقدا وجيهًا، يفتح بابًا للتساؤل حول مدى دقة التعريفات النحوية، ومدى قدرتها على استيعاب حقيقة الظواهر اللغوية.

ومنه نقد الأحكام النحوية، فلعل النقد الذي تناول الأحكام النحوية لم يكن أقل خطورة، إذ كان يمسّ صلب المسائل التي يقوم عليها النحو، وكان منه ما يتّصل بتصنيف الأسماء والأفعال، وما يتعلّق بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وما ينظر في أحكام التقديم والتأخير، وما يتصل بحذف العوامل وإثباتها. فقد نقد **الكوفيون** رأي **البصريين** في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وذهبوا إلى أن **اسم الفعل ينبغي** أن يكون قسمًا مستقلًا عن الأسماء والأفعال

والحروف؛ لأنه يدل على معنى الفعل لكنه لا يقبل علامات (ابن يعيش، 2001: 45/3؛ السيوطي، 2001: 104/3؛ كريشان، 2015، ص 60)، **وكنقد الأخفش** على البصريين في إجازته حذف اسم كان (السيوطي، 2001: 426/1)، وكنقد بعض النحاة لبعضهم الآخر في جواز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل بلا قرينة (أبو حيان، د.ت)، **وكنقد الفراء سيبويه في مسألة إضمار الفعل بعد "إنْ" الشرطية**، فقد أوجب سيبويه تقدير الفعل بعد "إنْ"، بخلاف الذي يرى جواز حذف العامل دون تقديره إذا دل عليه السياق، كما في قولهم: **إنْ زيدًا فعمرو** أي: إن ذهب زيدٌ فعمروٌ كذلك (سيبويه، 1988: 146/2؛ أبو حيان، د.ت: 308/6).

ومنه **نقد بعض الأوجه الإعرابية**، كنقد ابن مالك على بعض الأوجه التي أجازها سيبويه، كإجازته النصب في قولهم: **"ليس الطيبَ إلا المسكُ"**، حيث رأى أن الصواب الرفع، لأن خبر "ليس" لا يجوز أن يكون مستثنى منصوبًا (ابن مالك، 1990: 379/1). وكذلك توجيه سيبويه إعراب "لا رجلَ في الدار"، بأن "رجلَ" اسم لـ"لا" النافية للجنس مبني على الفتح، لكن ابن هشام لم يَرُق له هذا التحليل، بل رآه موضع نظر، إذ ذهب إلى أنه لا يُبنى، وإنما يُعرب نصبًا بالفتحة الظاهرة، ولا يكون البناء إلا إذا أُلحقت بـ"لا" نون التوكيد، أو شُبِّهت بـ"إنَّ (ابن هشام، 1985، ص 316).

ومنه نقد الأدلة والشواهد، فكثيرًا ما كان النحويون يختلفون في صحة الشواهد التي يُستشهد بها على القواعد، وكان من ذلك ما وقع بينهم من خلاف في الاحتجاج بشعر المولَّدين، أو الأخذ بما جاء في بعض القراءات والحديث الشريف، كنقد السمين الحلبي على توجيه الفراء في تفسير قوله تعالى: "وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ" [البقرة: 280]، حيث ذهب الفراء إلى أن "كان" زائدة، إلا أن السمين الحلبي نقد هذا التوجيه، معتبرًا أن "كان" ليست زائدة (السمين الحلبي، د.ت: 643/2)، وكنقد الأشموني على ابن مالك في إلحاق نون الوقاية بـ"لدن" حيث ذهب ابن مالك إلى الجواز، بينما رأى الأشموني أن ذلك غير جائز، مستشهدًا بعدم ورود ذلك في كلام العرب (ابن مالك، 1980، ص 118؛ الأشموني، 1998: 105/1؛ الصبان، د.ت: 183/1).

ولو نظرنا في هذا النقد نظرة تحليلية دقيقة، لوجدناه في اتجاهات ثلاثة:

نقدٌ نظري، يمسّ أصول النحو وقواعده الكبرى، ويتناول الأسس التي بُني عليها. ونقدٌ تطبيقي، يتعلّق بكيفية تنزيل هذه القواعد على الشواهد والنصوص، وما ينشأ عن ذلك من اختلاف في التأويل والاستدلال. ونقدٌ منهجي، يدور بين مدرستي البصرة والكوفة، ويكشف عن تباين الطرق التي انتهجها كل فريق في دراسة اللغة، وما تبع ذلك من خلافات في التصورات والأحكام.

ز. دوافعه: تنبع دوافع **النقد النحوي** من مجموعة من الاعتبارات العلمية والمنهجية، التي جعلت النحاة لا يكتفون بمجرد التسليم بالآراء المتداولة، بل سعوا إلى تمحيصها ومناقشتها في ضوء منهج علمي دقيق. ويمكن تلخيص أبرز هذه الدوافع فيما يأتي:

الاختلاف في الاعتماد على السماع والقياس، فقد كان الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة قائمًا إلى حد بعيد على التباين في مصدرية القواعد النحوية، حيث مال البصريون إلى اعتماد القياس بشكل أكثر صرامة، في حين أعطى الكوفيون مساحة أوسع للسماع، مما ولّد تباينات منهجية أفضت إلى نقد متبادل بين الفريقين (ابن جني، د.ت: 59/1؛ حسان، 1979، ص 137).

ومن الدوافع أيضًا: **تعدّد اللهجات العربية وتباينها** حيث كان لاختلاف لهجات القبائل العربية دور كبير في تشكّل الخلافات النحوية، فاعتمد بعض النحاة لهجة قريش، في حين رأى آخرون الاحتجاج بلهجات تميم وهذيل وغيرهما،

مما دفع بعض العلماء إلى نقد آراء من اعتمد لهجات لا يرونها فصيحة أو غير موثوق بها (الزمخشري، 2003، ص 21).

ومنها: **تفاوت القدرات العقلية والعلمية للنحاة** فلم يكن النحاة على درجة واحدة من الكفاءة في التحليل والاستنباط، ولذلك ظهرت آراء نقدية كثيرة تعترض على تعليلات أو تعميمات لم تثبت بالدليل، وهو ما يشير إليه ابن هشام في تعقيبه على بعض اجتهادات سابقيه (ابن هشام، 1985، ص 77/1).

ومنها: **عدم إدراك البعد الزمني في الاحتجاج بالشواهد** فبعض النحاة استند إلى شواهد ونصوص وُضعت في عصور لاحقة لعصر الاحتجاج؛ مما دفع آخرين إلى نقد هذه الممارسات، والتشديد على ضرورة قصر الشاهد على عصر الاحتجاج، وهو ما أكّده السيوطي في الاقتراح (السيوطي، 1999، ص 95؛ ضيف، 2003، ص 233).

ومنها: **اختلاف التأويل وفهم النصوص**، فقد اختلفت تأويلات النحاة لنصوص بعينها، خاصة في القرآن والشعر، ما أدى إلى تباين في الأحكام النحوية، وتوجّه كل نحوي لنقد الرأي الذي لا يتّفق مع تفسيره أو منهجه (الزجاج، 2012: 44/1؛ الرضي، 1975: 103/1)، نظرًا لمرونة اللغة وغنى دلالاتها.

ح. أثر النقد النحوي في الدراسات: أسهم **النقد النحوي** في إحداث تحوّلات كبيرة في بنية الفكر النحوي، إذ لم يكن مجرد اعتراض عابر، بل كان أداة لبناء المعرفة، وتصحيح الانحرافات، وتطوير الآليات المنهجية للنحو العربي. ويتجلى أثره في عدّة محاور، من أبرزها:

تحليل المسائل الغامضة وتفكيكها: ساعد النقد في توجيه الضوء نحو القضايا التي التبس أمرها، ودفع الباحثين إلى إعادة دراستها بوسائل عقلية ولغوية أكثر دقة، كما نراه في اعتراضات ابن مضاء على النحو التقليدي (ابن مضاء، 1994، ص 28).

ومنها: **إبراز أوجه الخلاف النحوي**: أدّى النقد إلى تصنيف المسائل الخلافية، وتمييز ما هو منهجي من الاختلاف، مما أرسى أسس الحوار العلمي، ونمّى تقاليد علمية في الرد والمناقشة (العكبري، 1986، ص 190).

ومنها: **تنظيم منهج الاستدلال النحوي**: ساهمت المراجعات النقدية في بلورة أدوات الاستدلال، وتمييز المقدمات الصحيحة من الزائفة، مما مهد لظهور علم "أصول النحو"، الذي وُضع لتقعيد النظرية النحوية وضبط حججها (ابن جني، د.ت: 72/1؛ السيوطي، 1999، ص 101).

ومنها أيضًا: **تشجيع التأليف في مسائل الخلاف**: تولدت عن الممارسات النقدية نزعة لتدوين الاختلافات وجمعها وتصنيفها، كما فعل الأنباري في *الإنصاف*، والعكبري في *التبيين*، وهي مؤلفات أسهمت في بلورة الوعي النقدي في النحو العربي(الأنباري، 2003: 130/1، العكبري، 1986). ومثله: **توسيع أفق البحث النحوي**: فتحت الممارسات النقدية الباب أمام استيعاب معطيات جديدة، سواء من الفلسفة أو المنطق أو البلاغة، فصار الدرس النحوي أكثر تداخلًا مع علوم اللغة الأخرى، وأكثر انفتاحًا على المنهج المقارن (حسان، 1979، ص 221).

المبحث الأول: المسائل النحوية التي خالف فيها الشاطبي الشلوبين

المسألة الأولى: بناء الأسماء بسبب الشبه الافتقاري يكون أصيلًا لا لشبهها بالحرف

الشبه الافتقاري *تشبيه الاسم بالحرف في لزومه جملةً تكمّل معناه ولا يستغني عنها*، كما هو الحال في الأسماء الموصولة و"إذ"، و"إذا" و"حيث". وقد عُدّ هذا النوع من الشبه سببًا موجبًا للبناء، لأن الاسم في هذه الحالة يشابه الحرف من حيث افتقاره الدائم لما يتمم معناه(الرضي، 1975: 99/1؛ ابن هشام، 1985، ص 54؛ الصبان، د.ت: 31/1).

وقد اختلف العلماء في ذلك، فقد كان الشلوبين يرى أنّ "كم" بنيت لشبهها بالحرف في افتقارها إلى مفسر، بينما الشاطبي انتقده في ذلك حيث يرى أن شبه الافتقار يكون بالأصالة (الشاطبي، 2007: 83/1)، حيث أورد محادثة بين الشلوبين وأحد طلابه نصها: "من هذا النوع ما حدثنا به الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار -رحمة الله عليه- أن الشلوبين حكي عنه أنه قال في بعض مجالس إقرائه في "كم": إنها بنيت لشبهها بالحرف في افتقارها إلى مفسر، فنقده بعض طلبته فقال له: يلزم على هذا بناء جميع أسماء الأعداد لتساويها في هذه العلة، فلما رأى الشلوبين ورودَ هذا النقد على عدم تقييد الافتقار بالأصالة زاد زيادة أخرج بها أسماء الأعداد فقال: بنيت لشبهها بالحرف في افتقارها إلى مفسر لا يعقل لها معنى إلّا به، فخرج قولك: عشرون وثلاثون وبابه، فإن لها في أنفسها معنى معقولًا وهو المقدار، وإنما بقي بيان جنس ذلك المقدار فجيء بالمفسر لأجله، هذا معنى الحكاية، وحاصلها ما تقدم من أن المؤثر من الشبه إنما هو ما كان في الاسم بحق الأصل، فبحق ما قيد الناظم الافتقار بالأصالة وبالله التوفيق" (الشاطبي، 2007: 84/1).

وقد أورد ابن مالك هذه المسألة -أيضًا- في الألفية فقال:

وكنيابةٍ عن الفعل بلا تأثّرٍوكافتقار أُصّلًا (ابن مالك، د.ت، ص10/، البيت17)

حيث أشار إلى أن من العلل التي توجب بناء الاسم هو **الافتقار الأصيل** الذي يكون ملازمًا للاسم في أصل وضعه، لا الافتقار العارض في السياق التركيبي، فالأسماء الموصولة، مثلًا، وُضعت ابتداءً على معنىً **مفتقرٍ إلى صلة** تُتمم دلالتها، فلا تستقل بالفهم دون تلك الصلة، وهذا يجعلها شبيهة بالحروف في كونها غير مستقلة في المعنى. ومثلها الضمائر، فإنها لا تُفهم إلا إذا عادت على مرجع يُفسرها، فهي بدورها مفتقرة إلى غيرها في الدلالة.

وقد قُيّد هذا الافتقار بكونه **"أصلًا"**، أي أنه ملازم للاسم منذ نشأته، لا مما يطرأ عليه لاحقًا. وهذا القيد يُخرج الأسماء التي **يعرض لها الافتقار بعد التركيب**، كالأسماء المضافة، وأسماء العدد مثل "عشرين" و"ثلاثين"، فهذه وإن كانت بحاجة إلى متمم لمعناها، إلا أن وضعها الأصلي غير مفتقر، ولذلك لم تُبْنَ.

وبناءً عليه، لا يُعتد بهذا النوع من الافتقار الطارئ عند الحكم بالبناء، ولهذا بقيت هذه الأسماء معربة. ويُقاس على ذلك الظروف نحو: "صمتُ يومًا"، و"أقمتُ شهرًا"، رغم توهّم الشبه المعنوي بينها وبين الحروف، فإن افتقارها ليس أصيلًا بل لاحق، فلم يؤثر في حكم الإعراب، وتبعه ابن عقيل والصبان والأشموني (ابن عقيل، 1980: 23/1، والصبان، د.ت: 31/1؛ الأشموني، 1998: 25/1).

والذي يترجّح عندي دقّة ما ذهب إليه الشاطبي من كون الأسماء المبنية بُنيت بالأصالة وليس لحاجتها لمفسر، فالأسماء بُنيت لأنها مفتقرة بطبيعتها وأصالتها إلى شيء آخر يوضح معناها أو يكمل تركيبها، فالافتقار ليس عارضًا أو بسبب عامل خارجي، بل هو جزء أصيل من طبيعة هذه الأسماء ووظيفتها اللغوية.

المسألة الثانية: الضمير المتصل بـ"إيا" في أسلوب التحذير والإغراء

"إيّا" من ألفاظ التحذير والإغراء، ويُبنى عليها المعنى بحسب الضمير المتصل بها، وقد وقع خلاف بين النحاة حول **جواز اتصالها بضمائر غير المخاطب**، كضمير المتكلم أو الغائب.

والشلوبين يرى أنه قد يتصل بها ضمير التكلم والغائب أسوة بالمخاطب (الشاطبي، 2007: 488/5)، وأما الشاطبي فقد خالفه، وذهب إلى أن "إيّا" لا يصح أن تتصل إلا بضمير المخاطب وإنما هو من قبيل الشاذ، معللًا ذلك بأن المقصود في أسلوبي التحذير والإغراء هو **التوجيه للمخاطب بالأمر أو النهي**، ولا يمكن للمتكلم أن يوجه الأمر أو النهي إلى نفسه أو إلى غائب ليس حاضرًا، لأن شرط الاستفادة من التحذير أو الإغراء غير متحقق حينئذٍ(الشاطبي، 2007: 488/5).

وخرّج قول الشلوبين بقوله: "وإن كان الأظهر أن يكون معطوفًا وقع موقع الظاهر في قولك: إياك زيدًا، وإياي زيدًا، فجعله محتملًا" (الشاطبي، 2007: 488/5)، والظاهر أنّ رأي سيبويه والشلوبين أقرب إلى **جواز القياس على السماع**، وتوسيع دائرة الاستخدام اللغوي بما لا يُخلّ بالمعنى، وهو ما اعتمده بعض النحويين من المتأخرين في تفسير ظواهر التحذير والإغراء كابن عصفور (ابن عصفور، 1998: 211/2).

ويظهر لي أنّ ما ذهب إليه الشلوبين هو الراجح، فقد ذهب سيبويه إلى جوازه، وحكى عن بعض العرب أنهم كانوا إذا قيل لهم: "إياك"، أجابوا بـ"إياي"، أي بمعنى "إياي أحذر" (سيبويه، 1988: 259/1).

المسألة الثالثة: الابتداء بالنكرة من غير مسوغ إلا لإظهار الاهتمام والعناية.

يمثل الابتداء بالنكرة في العربية مسألة نحوية دقيقة، تعدّدت حولها آراء النحاة، بين مانع على جهة الإطلاق، ومجوّز بضوابط وشروط، وموسع في المواطن المخصوصة، وقد حصر بعض النحاة المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة، حيث عدّها بعضهم في عشرة مواضع (ابن أبي الربيع، 1986: 119/1)، ووسّعها آخرون في أربعة عشر موضعًا (ابن عصفور، 1977: 35/2)، بل إنّ بعضهم أربى بها على العشرين(ابن عقيل، 1980: 218/1)، إلا أنّ بعض المواضع التي منعوها يجوز فيها الابتداء بحسب السياق والدلالة، كما أن بعض ما ذكروه يشتمل على تداخل مفهومي، ممّا يقلل من دقة التصنيف العددي.

ومن العلماء الذين لم يمانعوا من تقديم النكرة بلا سبب الشلوبين، لكنه يستحسن تقديم الظرف للاهتمام والتمهيد، وأنه لا يمنع جملة "رجلٌ في الدار"، "كأنّ المعنى: في الدار رجلٌ، لا العكس" (ابن الحاج، 1983: 211/1). وأما الشاطبي فذهب إلى أنّ هناك مواضع ومسوغات محددة للابتداء بالنكرة، ولا يكون المسوغ نابعًا من الاهتمام والعناية (الشاطبي، 2007: 50/2).

وعندما نتأمل الأساليب العربية نفهم أن التقديم ليس شرطًا، بل أسلوب بلاغي لتحقيق العناية أو لتهيئة السامع، فحُسْن الابتداء بالنكرة يعود إلى المقاصد البلاغية أكثر من كونه مسألة تركيبية جامدة، ولذلك، فقد أجاز مواضع مثل: "هل فتى فيكم؟" و"رجل من الكرام عندنا"، و"ما خَلَّ لنا"؛ لما فيها من تحقق الفائدة على جهة الإخبار أو الاستفهام أو غيره، رغم غياب الشرط الصوري (السيوطي، 1999، ص 101)، وكما في الحديث الشريف: "في أربعين شاةٌ"، ومثله قولهم: "في خمس ذودٍ شاةٌ، وفي عشرٍ شاتان، وفي أربعين دينارًا دينارٌ"، فهذه التراكيب أفادت معاني واضحة رغم ابتدائها بنكرات، ما يدل على أن تحقق الفائدة هو الضابط الحقيقي، بل إن بعض التراكيب تثبت صحة الابتداء بالنكرة حتى دون تقدم الظرف أو الجار والمجرور، كما في بيت امرئ القيس (د.ت، ص79):

مرسّعةٌ بين أرساغه بها عَسَمٌ يبتغي أرنبًا

فالنكرة جاءت مبتدأ دون أن يسبقها ما يخصصها أو يهيّئ السياق لها، ومع ذلك أفادت، والموصوف لم يتخصّص ولا دلّ عليه دليل، فلا أثر له في تحسين الابتداءِ بالنكرة، كما أنه لا أثر للصفة في قولك: رجل من قوم عاقِلٌ، ومن ذلك قولهم: "ما له سَبَدُ ولا لَبَدٌ"(ابن سلام، 1980، ص 288)، ومثله في التنزيل: ﴿مَا لَهُمْ مِن مَّحِيصٍ﴾ [فصلت: 48]، ﴿مَا عَلَيكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شيءٍ﴾[الأنعام: 52].

وفي ضوء هذا التحليل، يبدو أن معيار الحكم على جواز الابتداء بالنكرة ينبغي أن يرتكز على تحقق الفائدة، لا على الشكل النحوي المجرد. وهذا ما أشار إليه ابن مالك في تعريفه للكلمة بأنها "لفظ مفيد"(ابن مالك، د.ت، ص3)، **فجعل الإفادة مناط الحكم النحوي. وبهذا، فإن حصر المواضع المسموح بها في الابتداء بالنكرة لا يصحّ على وجه القطع، لأنه يتغير بحسب القصد والسياق .**

والذي يظهر لي أنّ ما ذهب إليه الشلوبين من أنّ الإفادة هي الضابط في القبول من عدمه يعززه السياق اللغوي والمقصد الكلامي من النص.

المسألة الرابعة: شروط المفعول له

يرى الشلوبين أن يؤخذ بعين الاعتبار كون المفعول له مصدرًا قلبيًا، ففي قولنا "جئتك رغبةً ورهبةً"، يكون المفعول له مرتبطًا بالفعل القلبي، بينما لا يصح إعرابه مفعولًا له في "جئتك لبنيان الدار"؛ لأن "بنيان الدار" ليس مصدرًا قلبيًا، ولكن الشاطبي ردّه ورأى أن شرط اتحاد الزمان بين الفعل والمفعول له يغني عن اشتراط أن يكون المفعول له مصدرًا قلبيًا، لأن أفعال الجوارح لا يمكن أن تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل(الشاطبي، 2007: 277/3)، فقد يكون مصدرًا قلبيًا وغير قلبي حسب اقتضاء السياق وشرط اتحاد الزمان (الشاطبي، 2007)، كما في قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: 140] وفي قوله: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾ [الزخرف: 57]، وفي قول الكميت (2000، ص 512):

طربتُ وما شوقًا إلى البيض أطربُ ولا لعِبًا منّي وذو الشيبِ يلعبُ؟

ولو تأملنا شروطهم في المفعول له لوجدنا أنّ ابن مالك قد أضاف شرطًا أوقع بعض الشراح في الإشكال، فقد عرّف المفعول له في "الألفية" بأنه المصدر الذي يبيّن تعليلًا، ولذلك سُمّي مفعولًا من أجله، قال:

ينصب مفعولًا له المصدرُ إنْ أبان تعليلًا كجُدْ شُكْرًا ودِنْ (ابن مالك، د.ت، ص60)

فإذا اختل الشرط فإنه يُجرّ بحرف الجر، ولكن من خلال عرضه لبعض الشروط المتعلقة به يظهر أنه قد خالف هذه الفكرة من خلال بعض التفصيلات، وهو ما يستدعي النظر في تفسيره، فلا يجوز في "رجع القهقرى"، و"قتلته صبرًا" إدخال حرف الجر.

من ناحية أخرى، أضاف النحويون استثناءات لهذا الشرط، حيث إن المفعول له الذي يأتي مع "أنْ" و"أنَّ" يمكن أن يُسقِط حرف الجر، كما في مثل "جئتك أن تكرمني" و"جئتك أنك كريم". وقد أهمل الناظم هذا الاستثناء في شروطه.

وقد أشار أبو علي الفارسي إلى مذهب مختلف، حيث أجاز مجيئه مع أفعال الجوارح دون الحاجة إلى اتحاد الفاعل، نحو "جئتك ضربَ زيدٍ"، وهذا يختلف عما ذكره من اشتراط ضرورة اتحاد الفاعل (الأزهري، 2000: 510/1).

والراجح عندي ما ذهب إليه الشاطبي؛ لكثرة الشواهد الواردة.

المسألة الخامسة: المفعول فيه (الظرف)

عند حديث الشلوبين عن التضمين، جعل نصب المكان المختص بـ"دخل" عند سيبويه على الظرفية في قوله: "وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظروف؛ لأنك لو قلت: هو ظهره وبطنه، وأنت تعني شيئًا على ظهره، لم يجز"(سيبويه، 1988: 112/1)، وقد علّل الشلوبين لذلك بأن النصب في نحو: "دخلتُ البيتَ" و"دخلتُ السوقَ"، هو نصب على إسقاط الخافض "في"، وهو خاص بدلالة الدخول، أما في أفعال مثل: "قعدتُ البيتَ" أو "مكثتُ السوقَ" فلا يصح النصب، مما يدلّ على خصوصية العامل في هذا التضمين، وأن الظرفية الحقيقية تستلزم قبول الاسم للخبرية أيضًا، كما في قولهم: "زيدٌ أمامَك"(الزمخشري، 2003، ص 100؛ ابن هشام، 1985، ص 314/1).

وعليه فإنه لا يصح تعميم الحكم بالظرفية على كل اسم تضمن معنى "في"، بل لا بد من النظر إلى سياق التركيب ومدى اطّراد تضمين الظرفية فيه، وهذا ما جعله سيبويه معيارًا للحكم النحوي في هذه التراكيب.

وقد انتقده الشاطبي في فهمه المسألة، فقال: "وقد غفل عن الموضع الشلوبين، وجعل نصب المكان المختص بـ"دخل" عند سيبويه على الظرفية، وهذا عجب من الشلوبين مع اعتنائه بجميع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها ببعض"(الشاطبي،

2007: 287/3)، ثم استطرد قائلًا: "وقد حكى ابن خروف عن الفراء أنّك تنصب بدخَلْتُ وذهبتُ وانطلقتُ جميع البلدان، تقول :ذهبت الكوفة، وانطلقت الغور، فأنفذوها في جميع البلدان؛ لأنها نواحٍ(ابن عصفور، 1998: 412/1) ، وحكى سيبويه: ذهبت الشام(سيبويه، 1988: 72/1)، وهذه كلها -وإن اطّردت كما قال الفراء- فاطّرادُها لا يخرجها عن كونها سماعًا، لالتزامهم ذلك مع الأفعال الثلاثة، فقد خرجت بذلك عن الاطّراد. والحاصل أنّ عدم الاطراد يكون بأمرين:

أحدهما: ألا يُستعمَل نظائر المسموع مكان المسموع وإن اتّحد العامل، كما مرّ في: مُطرنا السهل والجبل. والثاني: ألّا يعمل في المسموع كل عامل، كما مرّ في "دخلت" مع الأماكن المختصّة. ويجمع ذلك ألا يُستعمَل المتضمِّن معنى (في) خبرَ مبتدأ، وهو الذي اعتمده سيبويه، فإذا ثبت أنّ غير المطَّرِد لا يكون ظرفًا، وأنّ هذه الأمثلة كلّها من غير المطّرد تبيّن أنّها منصوبة على إسقاط الحرف لا على الظرف، وذلك ظاهر (الشاطبي، 2007: 287/3).

وقد ذهب ابن مالك إلى أنّ تضمين الاسم معنى الظرف لا يقتضي اعتباره ظرفًا في اصطلاح النحاة؛ وذلك لأنّ هذا التضمين لا يكون مطّردًا في جميع السياقات، وهو ما وافقه عليه الشاطبي، حيث أكّد أن بعض التراكيب التي تُنصب على معنى "في" ليست ظروفًا حقيقية، كقولهم: "مُطرنا السهلَ والجبلَ"، و"ضُرب زيدٌ الظهرَ والبطنَ"، فهذه الأسماء منصوبة على تضمين معنى الظرف، غير أن النصب هنا لا يجعلها ظروفًا بالمعنى المصطلح؛ لأن هذا التضمين لا يطّرد، فلو قيل: "أخصبنا السهل والجبل" أو "مُطرنا القيعانَ والتلولَ" لم يصحّ القياس عليه، إذ فقد الشرط اللازم للظرفية وهو الاطّراد (ابن مالك، 1990: 122/1؛ الشاطبي، 2007: 286/3).

وعندي أن رأي سيبويه ومن تبعه كابن مالك والشاطبي بأن تلك الأسماء منصوبة على إسقاط الحرف لا على الظرفية، هو الرأي الصحيح.

المسألة السادسة: عمل المصادر عمل الأزمنة

يرى الشلوبين توسيع دائرة دلالة المصدر حتى تُستثمر في معنى الأزمنة، فيجعل استعمال المصادر جاريًا مجرى الظرف الزمني عند قيام القرائن. وقد خالفه الشاطبي هذا المسلك في موضعه الأساس؛ إذ ذهب إلى أن الجملة لا تُقدَّر بالمصدر (الشاطبي، 2007: 218/4).

وما ذهب إليه الشلوبين هو ما يعضده الاستعمال العربي نحو "مقدَمَ الحاج، وخلافةَ المقتدر، وصلاةَ العصر"؛ إذ تُستعمل هذه المصادر في معنى الأزمنة. وفي ضوء هذا المسلك يُفهَم توجيه سيبويه لبيت الشاعر (سيبويه، 1988: 265/1):

مِنْ لَدُ شَولًا فإلى إتْلائِها

على تقديرٍ معنويّ، وذلك بتأويله: من لَدُ أن كانت شولًا، أي: من لَدُ كونها شولًا. فهو تقدير معنوي لا إعرابي عند السيرافي، فقال: "المصادر تُستعمل في معنى الأزمنة نحو: مقدَمَ الحاج، وخلافةَ المقتدر، وصلاة العصر (السيرافي، 2008: 62/2). وبناءً على هذا، يجيز الشلوبين نصب "شولًا" على مقتضى هذا التأويل، ويجعل الباب بابَ نيابةٍ دلاليةٍ يُفضي فيها المصدر عند توفّر الملابسات إلى معنى الظرف الزمني.

ومع أنّ الشاطبي لا يُنازع في أصل عمل المصدر عند قيام شروطه المعروفة في الصناعة، إلا أنّ اعتراضه منصبّ على منهج التقدير بالمصدر للجملة عند اتصال الظرف بها؛ لأن التقدير عنده ينبغي أن يُحاكم إلى أصول الصناعة وسياق التركيب، لا إلى افتراض مصدرٍ مُقدَّر يَحمل وظيفة الجملة. ومن ثمّ فحاصل رأيه أن توجيه "من لدُ" لا يفتقر إلى افتراض جملةٍ مؤوَّلةٍ بالمصدر، وأن جعل المصادر دلائل أزمنةٍ إنما يكون بقدر ما يسوغه الاستعمال الصريح لا بالتوسّع في باب التقدير.

ويتأسس الخلاف بين الشلوبين والشاطبي على حدود النيابة بين الاسم والفعل: هل يُتوسّع في جعل المصدر ظرفًا زمنيًا بالتأويل، أم يُكتفى بما دلّ عليه الاستعمال نصًّا؟ وعلى الجانبين يقف أصلٌ صناعيٌّ مشترك وهو أنّ المصدر من الأسماء الجامدة، لكنه قد يعمل عمل الفعل متى تحققت شروط الصناعة. وقد بيّن سيبويه ضوابط ذلك بأنه لا يعمل المصدر إلا إذا أُضيف، أو أُدخلت عليه أل، أو نُعت، أو وُصف، أو وقع جوابًا أو بدلًا، أو جُرّ بحرف جر، أو كان مشبهًا بالفعل لفظًا ومعنًى (سيبويه، 1988: 194/1)؛ فمتى وُجدَ التعريف أو الإضافة أو التخصيص ونحوها، جرى المصدر مجرى فعله في العمل، نحو: "أعجبني قيامُ زيدٍ" و"أعجبني المشيُ السريعُ" و"أعجبني مشيٌ سريعٌ". وعلى ذلك جرى تلخيص ابن مالك لمبدأ النيابة بقوله:

وَنِعْمَ ما عَمِل فعلًا مصدرُ كسَرَّني قولُك إني أُنصَرُ (ابن مالك، د.ت، ص 30، بيت 109)

وهنا تظهر دقة تنبيه الزمخشري بأنّ المصدر يدل على الحدث في ذاته، لكن عمله ناتج عن تقدير فعل يدل على الزمن؛ فدلالة الزمن ليست ذاتية في المصدر، وإنما تستفاد من السياق أو من فعلٍ مُقدَّر (الزمخشري، 2003، ص 157). وبهذا الاعتبار يمكن تفهّم مسلك الشلوبين في حمل بعض التراكيب على زمنٍ مُستفاد من قرائن التعريف والتخصيص أو من لزوم الظرف، كما يمكن تفهّم تحفظ الشاطبي من الإكثار من التقدير حين لا تمسّ الحاجة إليه صناعيًا.

أمّا الشاهد المختلف فيه "مِنْ لَدُ شَولًا" فقد تنوّعت فيه الأوجه، وهي: نصبٌ على التمييز، أو على الشَّبَه بالمفعول به، كنصب "غدوةً" بعدها في قولهم: لَدُنْ غُدْوَةً، أو على تقدير جملةٍ مؤوّلةٍ بالمصدر، وقد ذكر ابن مالك أن تقدير "أن" مستغنىً عنها، كما يُستغنى عنها بعد "مذ"، وهناك من ذهب إلى أنّ "شولًا" تمييز وأنه لا تقدير بالبيت (ابن هشام، 1985: 837/4). وفي هذا السياق يجيء اعتراض الشاطبي على أصل تقدير الجملة بالمصدر عند اتصال الظرف.

ويمكن ترجيح مسلكٍ يحتكم إلى قرائن الصناعة والسياق معًا، فتُقبل نيابة المصدر عن الفعل في العمل متى استوفى الشروط المذكورة عند سيبويه، ويُفهم منه الزمن تبعًا للسياق، لكن من غير تكلّف تقديراتٍ جُملية لا تدعو إليها ضرورة تركيبية.

المبحث الثاني: المسائل الصرفية التي خالف فيها الشاطبي الشلوبين

المسألة الأولى: معنى هاء التنبيه مع اسم الإشارة، ومعنى المد في أولاء، وحكم الزوائد معها.

تُعدّ أسماء الإشارة من الأبواب اللغوية التي حازت اهتمام النحاة واللغويين نظرًا لما تتضمنه من ظواهر صوتية وصرفية تستدعي التفسير، ومن ذلك الهاء في" هذا"، والمدّ في" أولاء"، حيث أُثيرت تساؤلات حول وظيفتهما :هل هما زائدان، أم يؤديان دورًا وظيفيًا في البنية اللغوية؟

فقد ذهب الشلوبين إلى أن الهاء في "هذا" ليست مجرد أداة تنبيه زائدة، بل تُعدّ جزءًا من بنية الكلمة، وهو رأي بعض الكوفيين كالفراء (الفراء، 1983: 185/1)، والجزولي (د.ت، ص 286).

وأما الشاطبي فقد ذهب إلى أنها للتنبيه، وأُلحقت باسم الإشارة ذا؛ لتلفت انتباه المخاطَب إلى المشار إليه، شأنها في ذلك شأن" ها "في قولهم :ها هو ذا (الشاطبي، 2007: 414/1)، ويُفهَم من رأيه هذا أن الهاء لا تؤدي وظيفة صرفية، وإنما هي صوت زائد للتنبيه، وهو في ذلك يتابع جمهور النحاة. فقد نصّ على ذلك سيبويه: "وأما قولك: هذا، فإن" ذا "اسم إشارة، و"الهاء "دخلت للتنبيه (سيبويه، 1988: 246/1)، وقد أكّد هذا المعنى ابن يعيش(ابن يعيش، 2001: 8/3).

ولو تتبّعنا الخلاف عند المحْدثين، لوجدنا بعضهم قد ذهب إلى أن الهاء تؤدي وظيفة صوتية، لا صرفية، حيث تقوم بتمييز الكلمة سمعيًا، وتجعلها أكثر وضوحًا في الخطاب، مشبهًا إياها بالأصوات المنبهة التي تعزز وضوح التواصل(حسان،

1979، ص287). والباحث يرى أنّ رأي الشلوبين له حظ من النظر فالزيادة في المبنى زيادة في المعنى، فالهاء مع اسم الإشارة تحض على التنبّه والتيقّظ.

ثانيًا :المد في" أولاء"

من الظواهر المتصلة بأسماء الإشارة كذلك المدّ في" أولاء"، وهو ما دعا الصرفيين إلى التساؤل عن فائدته، فقد لاحظ الشلوبين ذلك واختار مجيئها لمقصد ومعنًى وأنها ليست بزائدة، بينما انتقد الشاطبي الشلوبين في إشعار زيادات أسماء الإشارة بانتقالٍ في المراتب؛ وأن هذا ترتيب مخترَع، أغراه به قياس "إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، وهو لا ينهضُ حجّةً دون سماع عربيّ نصّي. ويؤكد أن المدَّ قد لا يُعَدّ زيادة مطّردة، وأنّ ربط عدد الزوائد بالرتب تحكُّم لفظيّ محض (الشاطبي، 2007: 415/1).

وهو يشارك ابن جني في ذلك حين يرى أن هذا المدّ للإشباع الصوتي، وأن الأصل في الكلمة" أولي"، ثم زيد المدّ لتحقيق الإشباع والتمطيط الصوتي الذي يُناسب السياق الإشاري، لا سيما عند إضافته إلى هاء التنبيه (ابن جني، د.ت: 22/2). وهو ذات الرأي عند ابن هشام الذي يعتبر المدة لا أصل لها وإنما أُلحقت لأغراض صوتية فقط (ابن هشام، 1985، ص 145)، وهو اختيار ابن مالك أيضًا (ابن مالك، د.ت، ص25).

وأما السيوطي فيرى رأي الشلوبين حيث "أولاء" اسم مستقل في ذاته، والمد جزء منه، وليس زائدًا يُلحق في ظروف صوتية معينة، بل هو من الكلمة في أصلها (السيوطي، 2001: 106/1).

بل إن المحدثين يرون رأي الشلوبين فرمضان عبد التواب، قد قدّم طرحًا حديثًا، رأى فيه أن المد في" أولاء "ظاهرة صوتية مقصودة للتأكيد على الإشارة وللتفريق البنيوي عن غيرها من المبهمات (عبد التواب، 1999، ص 133).

ومن هنا تتضح وظيفتان أساسيتان للهاء والمدّ في أسماء الإشارة: الأولى تنبيهية صوتية تتعلّق بوضوح التواصل، والثانية تفريقية تأكيدية تُسهم في تحديد المشار إليه دون لبس .ورغم اختلاف الاتجاهات النحوية والصوتية في تفسير هذه العناصر، إلا أن الرأي الراجح عند الباحث يميل إلى اعتبارها عناصر صوتية وظيفية، تؤدي دورًا في بنية الخطاب، وإن لم تكن جزءًا صرفيًا أصيلًا.

المسألة الثانية: الإعلال بالحذف في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: 33].

ذهب الشلوبين إلى الإعلال بالحذف في الآية، وأنه مطّرد وليس بشاذ، ولكنّ الشاطبي انتقده، ونصّ على أنّه لم يرد إلّا "ظلت" و"مست" و"أحسّت"، وإذا نظرنا للحذف في الآية الكريمة، نجد الشاطبي ينقل حوارًا علميًا بين الشلوبين وتلميذه ابن الضائع حول قياس الإعلال بالحذف من عدمه، حيث يرى الشلوبين أن هذه الألفاظ شاذة، لكنها مطردة في أمثالها من الأفعال.

وقد استند الشلوبين إلى قول سيبويه: "وذلك قولهم: أَحَسّت، يريدون: أَحْسَسْت، وأَحَسَّنَّ، يريدون: أَحْسَسْنَ" قال: "وكذلك تفعل به في كل بناء تبنى اللام من الفعل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركة"(سيبويه، 1988: 422/4)، وعندما راجعه ابن الضائع بأن في كلام سيبويه ما يقّيد ذلك الإطلاق، وهو قوله: "لا نعلم شيئًا من المضاعف شذ إلا هذه الأحرف"(سيبويه، 1988: 422/4)، زعم أن المقصود بأنه يجيز القياس عليها دون غيرها، ولكن ابن الضائع ناقشه بأن الضمير لا يعود في قول سيبويه على المضعّف بل على أحسّت.

وقد ردّ الشاطبي عليه وعلى ابن مالك الذي زعم بأنها مطردة في العربية، واعتذر لابن مالك بأنها لغة من لغات العرب كما صرح بذلك في التسهيل، ففي قوله في الألفية:

وَقَرْنَ فِي أُقْرُرْنَ نَقْلا

ذكر أنّ مقصوده أنه في حيز الموقوف على النقل (ابن مالك، 1990، ص314، (الشاطبي، 2007: 9/416).

وقد ذهب الجمهور إلى أن قولهم: ظلت ومست من باب الشاذ الموقوف على السماع (سيبويه، 1988: 4/421)، وقد ذهب الفارسي في الآية إلى أن ﴿قَرْنَ﴾ من القرار، ويبدو الحذف من غير إبدال (الفارسي، 1993: 3/120؛ الشاطبي، 2007: 9/418).

والراجح عندي ما ذهب إليه الشاطبي من أنها لغة، **لأنّ الحذف** مقبول في العربية وأحد مظاهر التغيّر الصوتي فيها، ويلجأ إليه النظام اللغوي لتحقيق الانسجام الصوتي وتيسير النطق، كما عبر عنه ابن جني (ابن جني، د.ت: 1/168). و**سيبويه** من أوائل من نبّه إلى هذا النوع من الإعلال (سيبويه، 1988: 3/195)، وقد أشار إلى علة ذلك **ابن يعيش** (2001: 2/187)، فهو ظاهرة صرفية دقيقة تعكس مرونة النظام اللغوي وقدرته على التكيّف مع مقاصد التخفيف والتناسب الصوتي، فـ"العرب لا تحذف إلا ما دلّ الدليل على حذفه، وكان في الحذف مساغا، من جهة القياس أو السماع أو الحذف للثقل"(الجرجاني، 1992، ص 112).

المسألة الثالثة: سبب تسمية همزة الوصل

ذكر الشلوبين أن مقصود الوصل في كلام الناظم من قولك: "وصلت كذا بكذا": أن في الكلام همزةٌ من صفتها كذا توصل بالكلمة، وأنها سميت بذلك لأنها وُصلت بأول الكلمة، ومصدر "وَصَلْتُ" هو وُصول لا وَصْل، ووصلٌ مصدرُ وصلت الشيء بالشيء وصلًا (الشاطبي، 2007: 8/ 477).

ولكن الشاطبي ذكر أنّ كلام الشلوبين غير دقيق، فهو وإن كان اختلافًا لفظيًا، وصحيحًا من جهة حقيقة اللفظ، إلّا أن المعنى الجاري على الأذهان في الاستعمال هو المعنى الأول. وأيضًا قوله "سابقٌ"، وقوله "لا يَثْبُتُ ... إلَّا إِذَا ابْتُدِيْ بِهِ" جعل له مرتبة السبْقية، والابتداء به مشعرٌ بأنه في الأصل صالح لذلك ولا يصلح لذلك إلا المتحرك في الأصل إذ لا يُبتدأ بساكن.

وهمزة الوصل زائدة قُدِّمت لإسكان أول الحرف فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن فقُدِّمت الزيادةُ متحركة لتصل إلى التكلم" (سيبويه، 1988: 4/144)، وهو ما استقر عليه الصرفيون (ابن جني، 1954: 1/53).

وقد ردّ الشاطبي عليه أيضًا في مسألة أنّ همزة الوصل ساكنة أصلًا وإنما تحرّكت لالتقاء الساكنين (الشاطبي، 2007: 8/ 477)؛ لأنها استجلبت لغير فائدة وهي ساكنة، وذكر أنّ الأصل أنها متحركة أصلًا واستعمالًا، وهو مذهب سيبويه لأنه قال: فقُدِّمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم (سيبويه، 1988: 4/144).

ويظهر لي أنّ ما ذهب إليه الشاطبي هو الأصح، لأنّ ابن جني علّل لذلك بقوله: "فإن قلت: أنت هَرَبْت من سكون الأول في الفعل فكيف زِدت عليه ساكنًا آخر وهو الهمزة؟ قيل هذه الهمزة وإن كانت ساكنة فإنها إنما جيء بها قبل السكون لأنه قد عُلم أنها إذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما أو حركته، والحركة والحذف لم يصلح واحدٌ منهما في الحرف الساكن من الفعل لئلا تزول بِنيَته التي قد أريدت له من سكون أوله، فلم يبق إلا حذف الهمز أو حركتها، فلم يَجُز حذفها لأنّ ذلك يؤدي إلى ما منه هُرِب، وهو الابتداء بالساكن، فلم يبق إلا حركة الهمزة فحُركت فانكسرت على ما يجب في الساكنين إذا التقيا" (ابن جني، 1954: 3/ 53).

المسألة الرابعة: الإمالة

اعترض الشلوبين على ابن مالك عندما ذهب إلى أن حرف الاستعلاء لا يمنع الإمالة إذا جاء مكسورًا أو ساكنًا بعد مكسور؛ لأنه لا يؤدي إلى تعارض قوي مع حركة الألف الممالة، ولأن الكسرة بطبعها تناسب الإمالة وتُضعف من أثر الاستعلاء في الحرف السابق لها، فلا يتوافر في هذه الحالة المانع الصوتي القوي للإمالة، وذلك مثل: قِفاف، وطِناب، وخِباث، وغِلاب، وصِعاب، وضِعاف، على خلاف ما ورد في بعض الروايات من أن حكمها حكم الساكن بعد الكسرة(ابن مالك، 1990: 117/1)، بل صرّح بعدم سماعه عن العرب فقال: "لا أعلم هذا عن أحد من العرب، ولا من النحويين"(الشاطبي، 2007: 177/8).

ولكن الشاطبي انتقده، وذكر أن الساكن بعد الكسرة لا يمنع الإمالة، كما في: مِصباح، ومِطعان، ومِقْلات، ومِظْعان، ومِخْلاف، ولا يمكن تصوّر المنع في هذين الوجهين إلا عند وجود فصل بين الألف وحرف الاستعلاء؛ لأن الحرف المستعلي المتصل بالألف يلزم الفتح، والفتح مانع قوي للإمالة.

ورأى أيضًا أنّ ضعف تأثير حرف الاستعلاء إذا جاء مكسورًا أو مسبوقًا بكسرة يرجع إلى طبيعة الإمالة نفسها، إذ إن الإمالة تمثل انحدارًا صوتيًا بعد إصعاد، وهو ما يجعلها مقبولة إذا سبقت بكسرة، بخلاف الفتح الذي يقوي المستعلي فيمنع الإمالة. ويُؤكد رأيه بمثال ترْك الإمالة في مثل: عَذاب، وتَابل، حيث اجتمع الفتح وحرف الاستعلاء فكانا مانعين للإمالة(الشاطبي، 2007: 177/8)، إذن الشاطبي وافق ابن مالك في جواز الإمالة لحروف الاستعلاء إذا جاءت مكسورة، والشلوبين معترض لعدم السماع.

وعندي أن ما ذهب إليه الشلوبين صواب، فلم يذكرها أحد من النحويين من قبل، بل نصّ أبو بكر بن السراج على أن أسباب الإمالة ستة، وهي "كسرة تكون قبل الألف أو بعدها، وياء وألف منقلبة عن الياء، وألف مشبهة بالألف المنقلبة عن الياء، وكسرة تعرض في بعض الأحوال" (ابن السراج، د.ت: 310/3)، ولم يذكر منها الإمالة.

المسألة الخامسة: قلب الهمزة واوًا أو ياءً عند التثنية:

يرى الشلوبين تخفيف الهمزة وقلبها واوًا أو ياءً عند التثنية، ويعترض على إثباتها، مستشهدًا بقول سيبويه بأن كل ممدود منصرف فهو -في التثنية والجمع- بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في الجر والنصب، بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك. كما في رداءين، وكساءين، وعلباءين، وأنه الأجود الأكثر. (سيبويه، 1988: 391/1؛ الشاطبي، 2007: 445/6)

و أيضًا يرى أن للهمزة في التثنية ثقل خاص بها، وهو وقوعها بين ألفين، فذلك يؤيد قلبها، فمن لغته تحقيق الهمزة يسهّلها إذا وقعت بين ألفين، كالوقف على: رأيت كساء، فيما رواه سيبويه(سيبويه، 1988: 391/1)، و أيضًا هو رأي المحققين إذ يسهّلون الهمزة المجتمعة مع مثلها(الشلوبين،1981،ص155) **، وهو رأي الكوفيون أيضًا قياسًا في كل ما طال من الممدود كالألفاظ المتقدمة، فيقولون :قاصعان، حاثيان، في: قاصعاء، وحاثياء، وكذلك ما أشبهه(الشاطبي، 2007: 44/6). و أيضًا من العرب من يبدل من الهمزة الياء، فيقولون: حمر ايان، وبيضايان.**

وقد ردّ الشاطبي ذلك، بأن ما ورد هو من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه. (الشاطبي، 2007: 445/6)

والراجح ما ذهب إليه الشاطبي من إثبات الهمزة على رأي البصريين(السيرافي، 2008: 140/4)؛ لأن في ذلك مراعاة للأصل اللغوي.

المسألة السادسة: الاقتصار بالرَّوم على المرفوع والمضموم خاصة

يرى الشلوبين أنّ الروم يقع في الحركات كلها، ولذا فقد تأوّل كلام الزجاجي: "الإشمامُ وروم الحركة إنما يكونان في المرفوع"(الزجاجي، 1984، ص 309-310)، وقوله حين بيَّن الروم: "هو أن تلفظ بآخر الكلمة وأنت مشير إلى الحركة ليُعلَم أنه مضموم" (الزجاجي، 1984، ص 309) على أن مراده بقوله ذلك إنما يكون في المرفوع، ويكون قوله "ليُعلم أنه مضموم" تمثيلًا فقط لا لأنه مختص به (الشلوبين، 1981، ص346).

وقد رد الشاطبي رأيه لمخالفته ما رواه سيبويه وغيره عن العرب، ولأنّ ابن مالك ما تطرّق له ولا تحدّث عنه خصوصًا أنه ممكن الوقوع في الحركات كلها فيُلفظ به خفيفًا مسموعًا (الشاطبي، 2007: 53/8).

وقد اختلف النحاة (ابن عصفور،1998: 500/1) حول الاقتصار بالروم على المرفوع والمضموم خاصة، فقد نسب إلى ابن كيسان وهو ظاهر كلام الزجاجي (الزجاجي، 1984، ص 310)، وابن مالك يراه في الأحوال كلها(الشاطبي، 2007: 51/8).

والراجح ما ذهب إليه الشلوبين من أنّ الروم لا يقتصر على المرفوع؛ بل يقع للحركات كلها وإن لم يشر إليه ابن مالك.

المسألة السابعة: الوقف على هاء السكت مع كاف التشبيه إذا دخلت على ما الاستفهامية

يجنح أبو علي الشلوبين إلى تغليب حكم الأسماء، فيرى الوقف على الهاء عند دخول الكاف على ما الاستفهامية، ويُعلل ذلك بضرورة صَوتنة الوقف كي لا ينقطع الصوت فجأة عن السامع؛ فهاء السكت عنده أداة بيان ودليل بقاء الهيئة، خصوصًا مع القول باسميّة الكاف ونظائرها. وبناء عليه، ينتظم المذهب في أصل واحد حيث تُدَّعى الاسمية ويُستصحب حكم الأسماء في الوقف، صيانة للإيقاع وتبيينًا للبنية (الشلوبين،1981، ص349).

وجاء اعتراض الشاطبي على إطلاق القول، والتنبيه إلى ضرورة التفريق بين المتمكّن وما شابه الحرف، وذكَر أن دخول كاف التشبيه على ما نقف فيه على الهاء هو معمّم على كافة الأسماء، وكلام ابن مالك يقتضي أن الجارّ إذا كان اسمًا كيفما كان فإن الحكم لزومُ الهاء (السيوطي، 2001: 217/2).

وعليه يخلص الشاطبي إلى نتيجةٍ عملية في الحكم مفادها أن الأولى جواز الوقف دون هاء لأن اسميّة هذه لا تجعلها مستقلة بل الأغلب عليه الحرفية وعدم الاستقلال، فالمعيار عنده التمكّن والاستقلال، فما كان متمكّنًا لزمت فيه الهاء لإبانة البنية عند الوقف، وما كان شبيهًا بالحرف فالأولى فيه ترك الهاء؛ إذ لا يفيده لزومها معنىً صناعيًا يزيد على دلالته الحرفيّة، وهو رأي الأخفش (الشاطبي، 2007: 101/8).

وأرى أن ترجيح الوقوف على الهاء كما ذهب إله الشلوبين أقرب إلى مقاصد البيان، على أن يبقى التعميم موقوفًا على تحقّق التمكّن حيث يُدَّعى، دفعًا لتوهّم لزوم الهاء في جميع الصور.

وعليه فالشلوبين يرى الوقف على هاء السكت مع كاف التشبيه إذا دخلت على ما الاستفهامية، والشاطبي يرى جواز الوقف دون هاء لأن اسميّتها لا تجعلها مستقلة بل الأغلب عليها الحرفية وعدم الاستقلال، والراجح ما ذهب إليه الشلوبين من الوقوف على الهاء، لأنها وسيلة للوقف لئلا ينقطع الصوت فجأة عن السامع.

المبحث الثالث: أسباب مخالفة الشاطبي آراء الشلوبين وصورها

إن تمكُّن الشاطبي في الدرس الأصولي وبراعته فيه قد ألقى بظلاله على الدرس النحوي أيضًا، ففي دراسته النقدية لآراء النحاة يُظهر الشاطبي منهجًا نقديًا مؤسَّسًا على قواعد راسخة تتعلّق بفهم المعنى، ومراعاة الصناعة النحوية، والتحقيق في الأصول، ومن هنا تنوّعت أسباب مخالفته للشلوبين على النحو الآتي:

1-الاختلاف في فهم المعنى وتقديره

يرى الشاطبي أن غاية النحو خدمةُ المعنى الصحيح، وأنّ كل تأويل أو تقدير لا يخدم وضوح المعنى يُعدّ خروجًا عن الصواب، لذا كان يخالف الشلوبين إذا وجد أن تأويله يؤدي إلى إبهام أو تحميل اللفظ ما لا يحتمله ظاهر السياق، "ولا يجوز العدول عن ظاهر اللفظ إلى تأويل إلا لضرورة دعت إليه، وإلا كان عبثًا وتكلفًا"(الشاطبي، 2007: 140/1)، لذا في مسألة حذف العوامل النحوية، انتقد الشاطبي بعض تقديرات الشلوبين، معتبرًا أن كثرة الحذف تؤول إلى الإخلال بالمعنى المقصود (الشاطبي، 2007: 145/1).

وفي باب الاشتغال، خالفه إذ قدّر "هم" محذوفًا في مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ [الأعراف: 170]، ورأى أن الظاهر يؤدي الغرض دون الحاجة إلى تقدير محذوف آخر (الشاطبي، 2007: 210/2).

لقد جعل الشاطبي الأصل في الفهم النحوي الاعتماد على الظاهر ما لم تقم ضرورة صارفة، وقد علل ذلك بأن الظاهر أولى بالاعتبار لأنه المتبادر إلى الأفهام، وأي تأويل يُخالف هذا الظاهر بلا قرينة معتبرة هو تكلف مذموم، "وحمل الكلام على ظاهره أولى ما لم يقم على خلافه دليل قاطع"(الشاطبي، 2007: 210/2)، وهذا يظهر في مخالفته لتقديرات الشلوبين التي كانت -في رأيه- توسّعاً ربما يخرج عن المعنى المقصود.

2- مخالفة الصناعة

يشدّد الشاطبي على ضرورة احترام قواعد الصناعة وعدم مخالفتها إلا بدليل، معتبرًا أن هذه الصناعة مبنية على استقراء كلام العرب وملاحظة سَننهم اللغوية المستقرة، ومخالفتها لا تجوز إلا إذا قامت ضرورة قاهرة تدعو إلى ذلك، فعندما رأى أن الشلوبين يعتمد أحيانًا على أساليب تأويلية لا تنسجم مع الصناعة النحوية المستقرة خالفه بقوله: "فإن الخروج عن مقتضى الصناعة إنما يجوز بقرينة قاهرة، وإلا وجب الوقوف مع القواعد المستقرة"(الشاطبي، 2007: 230/2)، وعندما تحدّث الشلوبين عن تقدير المضعف المحذوف خالفه بحجة أنّ ذلك تكلّف لا توافقه الصناعة الصحيحة(الشاطبي، 2007: 233/2)، وأكّد بقوله: "فإذا كانت الصناعة قد استقرت على وجه من الوجوه، لم يجز العدول عنه إلى غيره إلا بحجة ظاهرة، وإلا كان ذلك خروجًا عن الأصل وتكلفًا لا مسوغ له"(الشاطبي، 2007: 235/2)، ثم وضع قاعدة أصولية عامة: "والتقديرات الكثيرة إنما تضعف الكلام، وتخرجه عن سمته العربي المعروف"(الشاطبي، 2007: 240/2).

وفي مسألة **العمل في المصدر المؤول**، رفض الشاطبي بعض تأويلات الشلوبين التي تخالف منهج الصناعة النحوية، وقال: "فحمل المصدر على غير معناه الظاهر، خروج عن مقتضى اللسان بغير دليل معتبر"(الشاطبي، 2007: 245/2).

وأنكر أيضًا حمل المصدر على غير معناه الظاهر دون قرينة، كأن يقال: "علمت أن تقوم" بمعنى "قيامك"، معتبرًا ذلك خروجا عن اللسان بغير دليل (الشاطبي، 2007: 245/2).

3- مخالفة الأصل الذي بنيت عليه المسألة

كان الشاطبي يتحقق من الأصول قبل الفروع، فإذا وجد نحويًا بنى قوله على أصل ضعيف أو غير محقّق خالفه، يقول في هذا السياق "الفرع لا يثبت إلا بثبوت أصله، فإذا اختل الأصل اختل الفرع تبعًا له"(الشاطبي، 2007: 80/3)، ففي مسألة توجيه بعض القراءات القرآنية، خالف الشلوبين في تأويلٍ معتمدُه قراءة شاذة بقوله: "لا يُبنى النحو إلا على ما استقر في لسان العرب وتلقته الجماعة بالقبول"(الشاطبي، 2007: 90/3).

وأيضًا خالف الشلوبين لما رأى أن التقدير يبتعد عن المعنى الأظهر في تقدير **المفعول به المحذوف**، فقال: "ولا يُصار إلى المحذوف إلا إذا ضاقت العبارة عن إظهاره"(الشاطبي، 2007: 150/1)، وفي تفسيره لبعض التراكيب، رأى الشلوبين أن

تقديم الخبر على المبتدأ في بعض المواضع يلزم منه تقدير مرفوع محذوف، فرد عليه الشاطبي: "ومتى لم يكن الأصل ثابتًا لم يصح بناء الفرع عليه، وكان ذلك خروجًا عن أصول النحو"(الشاطبي، 2007: 83/3).

يتضح مما سبق أن الشاطبي لم يكن يخالف لمجرد المخالفة أو التعصب لرأي، بل كان ينطلق من منهج علمي دقيق، قاعدته تحكيم **المعنى الظاهر**، واحترام **القواعد المستقرة**، والالتزام **بالأصول** المعتمدة. وهذا المنهج الأصولي المتين الذي سار عليه الشاطبي في نقده للنحاة يدلّ على تمكنه العميق في علوم العربية والأصول معًا، وعلى سعة اطلاعه، وقوة بصره بمسالك الدلالة والمعنى، مما جعل نقده للآراء النحوية نموذجًا متفرّدًا في التعامل النقدي العلمي الذي يستحق العناية والدرس.

النتائج:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1- ارتقاء الدرس النحوي من خلال النقد العلمي الجاد عند الشاطبي في كتابه مقاصد الشافية..
2- علمية الشلوبين، وشدة تأنيه في تقبّل رأي المتقدمين وذلك من خلال الإشكالات التي يطرحها على طلابه كابن الضائع.
3- لم يكن الشاطبي متحاملًا على الأستاذ الشلوبين، ومخالفًا له بلا برهان، بل كان يستعرض الرأي ويناقشه بالدليل فوفّق في بعض نقده كما ظهر لي من مسألة انتصاب بعض الأسماء على إسقاط الحرف لا على الظرفية.
4- تضلّع الشلوبين اللغوي جعله يتحرّر من رأي بعض المدارس النحوية، فقد كان يذهب إلى أنّ قبول الابتداء بالنكرة بلا شروط هو الأصل، ويعززه السياق اللغوي والمقصد الكلامي من النص، وهو ما خالفه فيه الشاطبي.
5- خالف الشاطبي الشلوبين في عدم لحاق ياء المتكلم وهاء الغائب "إيّا"، بل قصرها على المخاطب.
6- وخالفه أيضًا في أصالة هاء التنبيه في أسماء الإشارة، وذكر أنها للتنبيه.
7- تعددت أسباب مخالفة الشاطبي لآراء الشلوبين؛ فمنها الاختلاف في فهم المعنى وتقديره، ومنها مخالفته للصنعة النحوية، أو مخالفته الأصل الذي بُنيت عليه المسألة.

التوصيات:

1- دراسة القضايا اللغوية في موروث الشاطبي النحوي، كموقفه من الشاهد الشعري ورواياته.
2- دراسة موقفه من نحاة الأندلس دراسة وافية، فقد لاحظت أنّ له نقدًا لآرائهم.

المراجع

الأزهري، خ. (2000). *التصريح بمضمون التوضيح* (ط.1). دار الكتب العلمية.
الأزهري، م. (2001). *تهذيب اللغة* (محمد عوض مرعب، تحقيق؛ ط.1). دار إحياء التراث العربي.
الأسدي، ا. ب. ز. (2000). *ديوانه* (محمد نبيل طريفي، تحقيق؛ ط.1). دار صادر.
الأشموني، ع. (1998). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* (ط.1). دار الكتب العلمية.
امرؤ القيس. (د.ت). *ديوانه* (عبد الرحمن المصطاوي، تحقيق). دار المعرفة.
البغدادي، إ. (1951). *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*، دار إحياء التراث العربي.
بلخير، ش. (2014). *الجهود النحوية لأبي علي الشلوبين من خلال كتابيه التوطئة وشرح المقدمة الجزولية* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
التنبكتي، أ. (1989). *نيل الابتهاج بتطريز الديباج* (ط.1). منشورات كلية الدعوة الإسلامية.

الجرجاني، ع. (1992). دلائل الإعجاز (محمود شاكر، تحقيق؛ ط.3). مطبعة المدني.

الجزولي، ع. (د.ت). *شرح الجزولية* (شعبان عبد الوهاب محمد، تحقيق؛ ط.1) مطبعة أم القرى.

ابن جني، ع. (1954). *المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني*، دار إحياء التراث القديم.

ابن جني، ع. (د.ت). *الخصائص* (محمد علي النجار، تحقيق؛ ط.4). الهيئة العامة للكتاب.

الجوهري، إ. (1987). *الصحاح* (أحمد عبد الغفور عطار، تحقيق؛ ط.4). دار العلم للملايين.

ابن الحاج. (1983). *شرح جمل الزجاجي* (محمد السعدي فرهود، تحقيق). مكتبة الخانجي.

حسان، ت. (1979). *اللغة العربية مبناها ومعناها* (ط.4). دار الثقافة.

حسين، س. (د.ت). *المناهج النحوية، دراسة في أصول التفكير النحوي*، دار المسيرة.

أبو حيان. (د.ت). *التذييل والتكميل في شرح التسهيل* (حسن هنداوي، تحقيق؛ ط.1). دار القلم.

ابن خلكان، أ. (1994). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان* (إحسان عباس، تحقيق؛ ط.1). دار صادر.

ابن الخطيب، م. (1973). *الإحاطة في أخبار غرناطة* (محمد عنان، تحقيق؛ ط.1). دار المعارف.

الذهبي، م. (1985). *سير أعلام النبلاء* (ط.3). بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن أبي الربيع، ع. (1986). *جمل الإعراب* (فخر الدين قباوة، تحقيق). دار الفكر.

الرضي، م. (1975). *شرح الكافية* (يوسف حسن عمر، تحقيق). جامعة قار يونس.

الزجاج، إ. (2012). *معاني القرآن وإعرابه (عبد الجليل عبده شلبي، تحقيق؛ ط.1)*. مكتبة الخانجي.

الزجاجي، ع. (1984). الجمل (علي توفيق الحمد، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الرسالة.

الزركشي، م. (1994). *البحر المحيط في أصول الفقه* (ط.1). دار الكتبي.

الزمخشري، ج. (2003). *المفصل في النحو*، دار المعرفة.

ابن السراج، أ. (د.ت). *الأصول في النحو* (عبد الحسين الفتلي، تحقيق). مؤسسة الرسالة

ابن سلام. (1980). *الأمثال* (عبد المجيد قطامش، تحقيق؛ ط.1) دار المأمون للتراث.

سلمان، ع. (2010). *جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه: "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة مؤتة، الأردن.

السمين الحلبي، أ. (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* (أحمد الخراط، تحقيق؛ ط.1). دار القلم.

سيبويه، ع. (1988). *الكتاب* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق؛ ط.3). مكتبة الخانجي.

السيرافي، ا. (2008). *شرح كتاب سيبويه* (أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

السيوطي، ج. (1999). *الاقتراح في أصول النحو*، دار البشائر.

السيوطي، ج. (2001). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (عبد العال سالم مكرم، تحقيق). عالم الكتب.

السيوطي، ج. (د.ت). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي* (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق). دار الكتب.

الشاطبي. (د.ت). *الاعتصام*، دار ابن حزم.

الشاطبي، إ. (2001). *فتاوى الإمام الشاطبي* (محمد أبو الأجفان، تحقيق؛ ط.4). مكتبة العبيكان.

الشاطبي، إ. (2004). *الموافقات في أصول الشريعة* (عبد الله دراز، تحقيق؛ ط1). دار الكتب العلمية.

الشاطبي، إ. (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية* (عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، تحقيق). معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

الشاطبي، إ. (د.ت). *الإفادات والإنشادات* (محمد أبو الأجفان، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الرسالة.

الشلوبين، أ. (1981). *التوطئة* (يوسف أحمد المطوع، تحقيق). د. ن.

الصبان، م. (د.ت). *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، دار الفكر.

ضيف، ش. (2003). *المدارس النحوية*، دار المعارف.

عبد التواب، ر. (1999). *فصول في فقه اللغة* (ط.6). مكتبة الخانجي.

ابن عصفور، ع. (1977). *المقرب* (أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

ابن عصفور، ع. (1998). *شرح الجمل للزجاجي* (فخر الدين قباوة، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، ع. (1980). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (محمد محي الدين عبد الحميد، تحقيق؛ ط.20). دار التراث.

العكبري، ع. (*1986*). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (عبد الرحمن العثيمين، تحقيق؛ ط.1). دار الغرب الإسلامي.*

ابن العماد، ع. (1986). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب* (محمود الأرنؤوط، تحقيق؛ ط.1). دار ابن كثير.

ابن فارس، أ. (1979). *مقاييس اللغة* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق). دار الفكر.

الفارسي، ا. (د.ت). *الحجة للقراء السبعة* (بدر الدين قهوجي، وأحمد الدقاق، تحقيق؛ ط.2). دار المأمون.

الفراء، ي. (1983). *معاني القرآن* (أحمد يوسف النجاتي وآخرين، تحقيق؛ ط.1)، دار المصرية للتأليف.

الفراهيدي، ا. (د.ت). *العين* (مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، تحقيق). دار ومكتبة الهلال.

كريشان، ن. (2015). *الاعتراض النحوي على الأداء اللغوي بين الفراء والمبرد في ضوء علم اللغة المعاصر* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة مؤتة، الأردن.

ابن مالك، م. (1990). *شرح التسهيل* (عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، تحقيق)، هجر للطباعة والنشر.

ابن مالك، م. (د.ت). *ألفية ابن مالك*، دار التعاون

المراكشي، م. (2012). *الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة* (إحسان عباس، تحقيق؛ ط.1). دار الغرب الإسلامي.

مصطفى، إ. (2014). *الاعتراض النحوي في شروح التسهيل* (ط.1). دار كنوز المعرفة العلمية.

ابن مضاء، أ. (1994). *الرد على النحاة* (شوقي ضيف، تحقيق؛ ط.1). دار المعارف.

مهدي، م. (1420). *الاعتراض النحوي عند أبي حيان الأندلسي* (ط.1). دار ابن حزم.

ابن الأنباري، أ. (2003). *الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين* (ط.1). المكتبة العصرية.

نهاد، ع. (2017). الاعتراض النحوي في الدراسات العربية القديمة، *مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية*، 2(42)،42-79.

ابن هشام، ع. (1985). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، تحقيق؛ ط.6). دار الفكر.

الهاشمي، ع. (2001). *قضايا النحو في التراث العربي* (ط.1). دار الفكر.

الونشريسي، أ. (1990). *المعيار المعرب والجامع المغرب* (جماعة من الفقهاء بإشراف محمد الحجي، تحقيق؛ ط.1). دار الغرب الإسلامي.

ابن يعيش، ي. (2001). *شرح المفصل* (إميل بديع يعقوب، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

References

Al-Azhari, Kh. (2000). *Al-Tasrīḥ bi-maḍmūn al-tawḍīḥ* (Vol. 1). Dār al-Kutub al-'Ilmiyya.

Al-Azhari, M. (2001). *Tahdhīb al-lughah* (Edited by Muḥammad 'Awaḍ Mur'ib; Vol. 1). Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī.

Al-Asadi, A. b. Z. (2000). *Dīwānuhu* (Edited by Muḥammad Nabīl Ṭarīfī; Vol. 1). Dār Ṣādir.

Al-Ashmūnī, 'A. (1998). *Sharḥ al-Ashmūnī 'alā Alfiyyat Ibn Mālik* (Vol. 1). Dār al-Kutub al-'Ilmiyya.

Imru' al-Qays. (n.d.). *Dīwānuhu* (Edited by 'Abd al-Raḥmān al-Muṣṭawī). Dār al-Ma'rifa.

Al-Baghdādī, I. (1951). *Hadiyyat al-'ārifīn: Asmā' al-mu'allifīn wa-āthār al-muṣannifīn*. Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī.

Belkheir, Sh. (2014). *Al-juhūd al-naḥwiyya li-Abī 'Alī al-Shalūbīn min khilāl kitābayhi al-Tawṭi'a wa-Sharḥ al-Muqaddima al-Jazūliyya* [Unpublished doctoral dissertation]. Université Kasdi Merbah Ouargla, Algeria.

Al-Tanbuktī, A. (1989). *Nayl al-ibtihāj bi-taṭrīz al-dībāj* (Vol. 1). Kulliyat al-Da'wa al-Islāmiyya.

Al-Jurjānī, 'A. (1992). *Dalā'il al-i'jāz* (Edited by Maḥmūd Shākir; Vol. 3). Maṭba'at al-Madanī.

Al-Jazūlī, 'A. (n.d.). *Sharḥ al-Jazūliyya* (Edited by Sha'bān 'Abd al-Wahhāb Muḥammad; Vol. 1). Maṭba'at Umm al-Qurā.

Ibn Jinnī, 'A. (1954). *Al-Munṣif: Sharḥ kitāb al-taṣrīf li-Abī 'Uthmān al-Māzinī*. Dār Iḥyā' al-Turāth al-Qadīm.

Ibn Jinnī, 'A. (n.d.). *Al-Khaṣā'iṣ* (Edited by Muḥammad 'Alī al-Najjār; Vol. 4). Al-Hay'a al-'Āmma lil-Kitāb.

Al-Jawharī, I. (1987). *Al-Ṣiḥāḥ* (Edited by Aḥmad 'Abd al-Ghafūr 'Aṭṭār; Vol. 4). Dār al-'Ilm lil-Malāyīn.

Ibn al-Ḥājj. (1983). *Sharḥ jumal al-Zajjājī* (Edited by Muḥammad al-Sa'dī Farhūd). Maktabat al-Khānijī.

Ḥassān, T. (1979). *Al-lughah al-'Arabiyya: Mabnāhā wa-ma'nāhā* (Vol. 4). Dār al-Thaqāfa.

Ḥusayn, S. (n.d.). *Al-manāhij al-naḥwiyya: Dirāsa fī uṣūl al-tafkīr al-naḥwī*. Dār al-Masīra.

Abū Ḥayyān. (n.d.). *Al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ al-tashīl* (Edited by Ḥasan Hindāwī; Vol. 1). Dār al-Qalam.

Ibn Khallikān, A. (1994). *Wafayāt al-a'yān wa-anbā' abnā' al-zamān* (Edited by Iḥsān 'Abbās; Vol. 1). Dār Ṣādir.

Ibn al-Khaṭīb, M. (1973). *Al-Iḥāṭa fī akhbār Gharnāṭa* (Edited by Muḥammad 'Inān; Vol. 1). Dār al-Ma'ārif.

Al-Dhahabī, M. (1985). *Siyar a'lām al-nubalā'* (Vol. 3). Mu'assasat al-Risāla.

Ibn Abī al-Rabī', 'A. (1986). *Jumal al-i'rāb* (Edited by Fakhr al-Dīn Qabāwa). Dār al-Fikr.

Al-Raḍī, M. (1975). *Sharḥ al-Kāfiya* (Edited by Yūsuf Ḥasan 'Umar). University of Qaryūnis.

Al-Zajjāj, I. (2012). *Ma'ānī al-Qur'ān wa-i'rābuhu* (Edited by 'Abd al-Jalīl 'Abduh Shalabī; Vol. 1). Maktabat al-Khānijī.

Al-Zajjājī, 'A. (1984). *Al-Jumal* (Edited by 'Alī Tawfīq al-Ḥamad; Vol. 1). Mu'assasat al-Risāla.

Al-Zarkashī, M. (1994). *Al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh* (Vol. 1). Dār al-Kutubī.

Al-Zamakhsharī, J. (2003). *Al-Mufaṣṣal fī al-naḥw*. Dār al-Ma'rifa.

Ibn al-Sarrāj, A. (n.d.). *Al-Uṣūl fī al-naḥw* (Edited by 'Abd al-Ḥusayn al-Fatlī). Mu'assasat al-Risāla.

Ibn Sallām. (1980). *Al-Amthāl* (Edited by 'Abd al-Majīd Qaṭāmish; Vol. 1). Dār al-Ma'mūn lil-Turāth.

Salman, A. (2010). *Jawānib al-tafkīr al-naḥwī 'inda al-Shāṭibī fī kitābihi: "Al-Maqāṣid al-shāfiya fī sharḥ al-khulāṣa al-kāfiya"* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Mutah, Jordan.

Al-Samīn al-Ḥalabī, A. (n.d.). *Al-Durr al-maṣūn fī 'ulūm al-kitāb al-maknūn* (Edited by Aḥmad al-Kharrāṭ; Vol. 1). Dār al-Qalam.

Sībawayh, 'A. (1988). *Al-Kitāb* (Edited by 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn; Vol. 3). Maktabat al-Khānijī.

Al-Sīrāfī, I. (2008). *Sharḥ kitāb Sībawayh* (Edited by Aḥmad Ḥasan Mahdalī & ʻAlī Sayyid ʻAlī; Vol. 1). Dār al-Kutub al-ʻIlmiyya.

Al-Suyūṭī, J. (1999). *Al-Iqtiḥāḥ fī uṣūl al-naḥw*. Dār al-Bashā'ir.

Al-Suyūṭī, J. (2001). *Hamaʿ al-hawāmiʿ fī sharḥ jamʿ al-jawāmiʿ* (Edited by ʻAbd al-ʻĀl Sālim Makram). ʻĀlam al-Kutub.

Al-Suyūṭī, J. (n.d.). *Bughyat al-wuʿāt fī ṭabaqāt al-lughawiyyīn wa-al-nuḥāt* (Edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm). Dār al-Kutub.

Al-Shāṭibī. (n.d.). *Al-Iʿtiṣām*. Dār Ibn Ḥazm.

Al-Shāṭibī, I. (2001). *Fatāwā al-Imām al-Shāṭibī* (Edited by Muḥammad Abū al-Ajfān; Vol. 4). Maktabat al-ʻUbaykān.

Al-Shāṭibī, I. (2004). *Al-Muwāfaqāt fī uṣūl al-sharīʿa* (Edited by ʻAbd Allāh Darāz; Vol. 1). Dār al-Kutub al-ʻIlmiyya.

Al-Shāṭibī, I. (2007). *Al-Maqāṣid al-shāfiya fī sharḥ al-khulāṣa al-kāfiya* (Edited by ʻAbd al-Raḥmān b. Sulaymān al-ʻUthaymīn et al.). Maʻhad al-Buḥūth al-ʻIlmiyya wa-Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī, University of Umm al-Qurā.

Al-Shāṭibī, I. (n.d.). *Al-Ifādāt wa-al-inshādāt* (Edited by Muḥammad Abū al-Ajfān; Vol. 1). Mu'assasat al-Risāla.

Al-Shalūbīn, A. (1981). *Al-Tawṭiʿa* (Edited by Yūsuf Aḥmad al-Muṭawwaʿ). n.p.

Al-Ṣabbān, M. (n.d.). *Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʿalā sharḥ al-Ashmūnī ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik*. Dār al-Fikr.

Ḍayf, Sh. (2003). *Al-madāris al-naḥwiyya*. Dār al-Maʻārif.

ʻAbd al-Tawwāb, R. (1999). *Fuṣūl fī fiqh al-lughah* (Vol. 6). Maktabat al-Khānijī.

Ibn ʻAṣfūr, ʻA. (1977). *Al-Muqarrib* (Edited by Aḥmad ʻAbd al-Sattār al-Jawārī & ʻAbd Allāh al-Jubūrī; Vol. 1). Dār al-Kutub al-ʻIlmiyya.

Ibn ʻAṣfūr, ʻA. (1998). *Sharḥ al-jumal li-al-Zajjājī* (Edited by Fakhr al-Dīn Qabāwa; Vol. 1). Dār al-Kutub al-ʻIlmiyya.

Ibn ʻAqīl, ʻA. (1980). *Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* (Edited by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd; Vol. 20). Dār al-Turāth.

Al-ʻUkbarī, ʻA. (1986). *Al-Tibyān ʿan madhāhib al-naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn* (Edited by ʻAbd al-Raḥmān al-ʻUthaymīn; Vol. 1). Dār al-Gharb al-Islāmī.

Ibn al-ʻImād, ʻA. (1986). *Shadharāt al-dhahab fī akhbār man dhahab* (Edited by Maḥmūd al-Arnaʻūṭ; Vol. 1). Dār Ibn Kathīr.

Ibn Fāris, A. (1979). *Maqāyīs al-lughah* (Edited by ʻAbd al-Salām Muḥammad Hārūn). Dār al-Fikr.

Al-Fārisī, A. (n.d.). *Al-Ḥujjah li-al-qurrāʿ al-sabʿa* (Edited by Badr al-Dīn Qahwajī & Aḥmad al-Daqqāq; Vol. 2). Dār al-Maʻmūn.

Al-Farrā', Y. (1983). *Maʿānī al-Qurʾān* (Edited by Aḥmad Yūsuf al-Najjātī et al.; Vol. 1). Al-Dār al-Miṣriyya lil-Taʼlīf.

Al-Farāhīdī, A. (n.d.). *Al-ʿAyn* (Edited by Mahdī al-Makhzūmī & Ibrāhīm al-Sāmarrāʾī). Dār wa-Maktabat al-Hilāl.

Kreishan, N. (2015). *Al-iʿtirāḍ al-naḥwī ʿalā al-adāʿ al-lughawī bayna al-Farrāʿ wa-al-Mubarrad fī ḍawʿ ʿilm al-lughah al-muʿāṣir* [Unpublished master's thesis]. University of Mutah, Jordan.

Ibn Mālik, M. (1990). *Sharḥ al-tashīl* (Edited by ʻAbd al-Raḥmān al-Sayyid & Muḥammad Badawī al-Mukhtūn). Hajr li-al-Ṭibāʿa wa-al-Nashr.

Ibn Mālik, M. (n.d.). *Alfiyyat Ibn Mālik*. Dār al-Taʻāwun.

Al-Marrākushī, M. (2012). *Al-Dhayl wa-al-takmila li-kitābay al-Mawṣūl wa-al-Ṣilah* (Edited by Iḥsān ʻAbbās; Vol. 1). Dār al-Gharb al-Islāmī.

Muṣṭafā, I. (2014). *Al-iʻtirāḍ al-naḥwī fī shurūḥ al-tashīl* (Vol. 1). Dār Kunūz al-Maʻrifa al-ʻIlmiyya.

Ibn Muḍāʼ, A. (1994). *Al-Radd ʻalā al-nuḥāt* (Edited by Shawkī Ḍayf; Vol. 1). Dār al-Maʻārif.

Mahdī, M. (1420 AH). *Al-iʻtirāḍ al-naḥwī ʻinda Abī Ḥayyān al-Andalusī* (Vol. 1). Dār Ibn Ḥazm.

Ibn al-Anbārī, A. (2003). *Al-Inṣāf fī masāʼil al-khilāf bayna al-naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn* (Vol. 1). Al-Maktaba al-ʻAṣriyya.

Nuhād, ʻA. (2017). Al-iʻtirāḍ al-naḥwī fī al-dirāsāt al-ʻarabiyya al-qadīma. *Majallat Abḥāth al-Baṣra lil-ʻUlūm al-Insāniyya, 2*(42), 42–79.

Ibn Hishām, ʻA. (1985). *Mughnī al-labīb ʻan kutub al-aʻārīb* (Edited by Māzin al-Mubārak & Muḥammad ʻAlī Ḥamd Allāh; Vol. 6). Dār al-Fikr.

Al-Hāshimī, ʻA. (2001). *Qadāyā al-naḥw fī al-turāth al-ʻarabī* (Vol. 1). Dār al-Fikr.

Al-Wansharīsī, A. (1990). *Al-Miʻyār al-muʻrib wa-al-jāmiʻ al-mughrib* (Edited by a group of jurists under the supervision of Muḥammad al-Ḥajjī; Vol. 1). Dār al-Gharb al-Islāmī.

Ibn Yaʻīsh, Y. (2001). *Sharḥ al-Mufaṣṣal* (Edited by Imīl Badīʻ Yaʻqūb; Vol. 1). Dār al-Kutub al-ʻIlmiyya.